

أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي

في العراق للمدة (1990 - 2012)

أ.م.د. جليل كامل غيدان

طالبة الماجستير. إستبرق إسماعيل حمه (*)

جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد

المختلص

تعدّ الدراسات التي تناولت موضوع سعر الصرف قليلة نوعاً ما لـما يكتنف هذا الموضوع من التشعبات والتعقيدات في عملية البحث ولأنه موضوع حيوي أي دائم التغيير والتبدل إذ أن عملية التغيير تطرأ عليه بشكل دائم ومستمر. ومن هنا تحاول هذه الدراسة أن تدرس سعر الصرف والعوامل المؤثرة به ومدى مساندة السياسة النقدية عن طريق استعمال أدواتها للمحافظة على استقرار سعر الصرف للدينار العراقي اتجاه العملات الأجنبية والتوقعات المستقبلية له. ترتبط مشكلة البحث أن عدم فاعلية السياسة النقدية في بيئه الاقتصاد العراقي تؤثر مباشرة على عدم استقرار سعر الصرف الأجنبي، وقد أثبتت الدراسة انه من خلال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة إلا وهي مزاد العملة تمكنت من المحافظة على استقرار سعر الصرف لفترة طويلة ولاسيما بعد التحول. وهو أيضاً يُعدّ هدفاً أساسياً من أهداف السياسة النقدية وكذلك تم بيان أهم العوامل المؤثرة بسعر صرف الدينار العراقي "عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي" وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات كان ابرز تلك الاستنتاجات:

- إن سعر الصرف هو الذي يربط بين الاقتصاد المحلي والعالمي فهو يُعدّ المرأة العاكسة لمركز الدولة التجاري في العالم الخارجي.
- إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد أحادي الجانب يعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط سواء بتكوين الناتج المحلي الإجمالي أو بال الصادرات أو الإيرادات العامة للدولة.
- أمّا التوصيات:
 - الاستمرار بعمل نظام التقويم المدار المطبق من قبل البنك المركزي حالياً بسبب ضعف الهياكل الإنتاجية في البلد، لحين تقوية هذه القطاعات.
 - العمل على الاستمرار بتنويع مصادر الدخل في البلد والعمل على رفع قيمة سعر صرف الدينار العراقي عن طريق مزادات العملة.

Abstract

Studies that deal with the subject of exchange price are rather few because it has varieties and complexities in the process of research. This subject is vital that means it is permanently changed and replaced, therefore; the process of change happens permanently and continuously in it. So, this study tries to study the exchange price and the influential factors in it and the scope of support of the monetary policy to it throughout using its tools to keep the stability of Exchange Price for the Iraqi Dinars towards foreign currencies and the future expectations of it.

The problem of the research is related to the inactivity of monetary policy in the Iraqi Economy Environment that directly affects the instability of foreign exchange price. The study has proved that using monetary policy tools indirectly which means currencies auction can keep the stability of the exchange price for a long period especially after conversion. Also, it is regarded as a main target of the monetary policy goals, and have been shown the main influential factors of exchange price of the Iraqi Dinar "cash offering and general domestic product" relying on the research goals, the researcher has divided her research into three chapters and each chapter has three parts with conclusions and recommendations. The first chapter talks about "frame concepts of central banks, monetary policy and exchange price", the second chapter deals with "analyzing the influential economical factors on exchange price with an analysis of influential factors of exchange price to the Iraqi Dinar" and the third chapter is about "measuring these factors and illustrating their application with the analysis and economical theory logic." The study has reached to a set of conclusions and recommendations, the most important conclusions are:

- The exchange price is the one that the domestic economy with the global one, it is regarded as the reflecting mirror of the trade position of the state in the outer world. The formation of general domestic product or the general imports and exports of the state.

The recommendations are as follow:

- Continuing in the manageable evaluation system that is applied by the Central Bank now due to the weariness of the structures in the country, until they are being empowered by these sections.
- Working on the variations of income sources in the country, and working on increasing the value of the exchange price of the Iraqi Dinar throughout using currency auctions.

المقدمة

تُعدّ السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية العامة التي تستعملها البلدان باختلاف أنظمتها الاقتصادية. وللسياسة النقدية موقعها الخاص بين النظرية والتطبيق فهي تحاول أن تنقل النظرية إلى الواقع العملي، وهناك مجموعة من المفاهيم التي وضعها ل السياسة النقدية في إطارها التقليدي على أنها مجموعة من الآليات التي تستعمل لتنظيم الكتلة النقدية. وبعده استقرار سعر الصرف الأجنبي من أولويات

الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها؛ لأن سعر الصرف يُعد من العوامل المهمة في الحياة الاقتصادية؛ لما له من تأثير فيها ولا يقتصر هذا التأثير في المستوى الداخلي فحسب بل يمكن ليؤثر في المتغيرات الخارجية في الحياة الاقتصادية الدولية، وذلك لأن سعر الصرف يقوم بمهمة أساسية في عملية تجلى بربطه بين الحياة الاقتصادية الداخلية والخارجية للبلد إذ يؤثر سعر الصرف على القدرة التنافسية للبلد ويبين وضع ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والنمو الحقيقي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية المهمة.

أهمية الدراسة : تتبع أهمية الدراسة من بيان تأثير السياسة النقدية وأدواتها خلال المدة المحددة للدراسة والممتدة بين (1990 - 2012)، وتتأثرها في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف وبيان أهم العوامل المؤثرة به لما للسياسة النقدية من دور مهم تلعبه في التأثير على طبيعة ونشاط الاقتصاد فضلاً عن تأثيرها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي .

مشكلة الدراسة : إن عدم فعالية السياسة النقدية في بيئة الاقتصاد العراقي تؤثر مباشرة على عدم استقرار سعر الصرف الأجنبي .

فرضية الدراسة : استند البحث على فرضية مفادها أن عدم استقرار سعر الصرف الأجنبي يؤدي إلى حدوث آثار تتعكس على بعض المتغيرات في النشاط الاقتصادي بالعراق.

هدف الدراسة : يهدف البحث بيان مدى تحقيق السياسة النقدية لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي وكذلك بيان العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

منهجية الدراسة : يعتمد البحث المنهج التحليلي الاستدلالي في تحليل الجوانب النظرية فضلاً عن المنهج الاستقرائي الذي يعتمد في تقدير وتحليل المتغيرات الكمية الوثيقة الصلة بالسياسة النقدية وأسعار الصرف الأجنبية.

المبحث الأول : الأطر النظرية لسعر الصرف

لكل دولة عملتها الخاصة بها، التي تتخذها أساساً لتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية لبلد ما، تُعد من وجهة نظر المقيمين فيه هي "النقد" التي يمكن بواسطتها بيع وشراء أية سلعة، بما في ذلك العملات الأجنبية الأخرى ويُعد سعر الصرف المرأة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات إذ تُعد أسعار الصرف أدلة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

أنظمة الصرف الأجنبي : لقد تطورت نظم أسعار الصرف على امتداد القرن الماضي في الوقت نفسه مع التطورات الحاصلة في النظرية وبنفس السرعة، يُعرف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي ومن ثم التأثير على سلوك سعر الصرف⁽²⁾.

- 1- **نظم أسعار الصرف الثابتة:**- ويقسم على نوعين هما:
 - نظام أسعار الصرف الثابتة في ظل قاعدة الذهب.
 - نظام أسعار الصرف الثابتة في ظل القاعدة الورقية الإلزامية.

كان أهم نظام لسعر الصرف الثابت هو "قاعدة الذهب" "gold standard". وفق هذا النظام كانت الدول تحدد عملتها مقابل كمية ثابتة من الذهب، مما يعطي أسعار صرف ثابتة بين الدول بناءً على قاعدة الذهب، يعني كل دولة تبيع عملتها حسب سعر الذهب الدارج ، لذلك فإن أسعار الصرف كانت ثابتة

1- ثريا عبد الرحيم الخزرجي، سمير فخري نعمة، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية العراق حالة دراسية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 11، العدد 7، 2005 ، ص2.

1- لحلو موسى بو خاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 2010، ص134.

بالنسبة لجميع الدول مع تطبيق قاعدة الذهب وكانت أسعار الصرف تتحدد بمقدار ما يحتويه قطعها النقدية من ذهب⁽³⁾، يقصد بقاعدة الذهب أن كل دولة تقوم بتغطية عملتها الوطنية المحلية بقيمة ثابتة من الذهب فأصبحت كل عملة ذات قيمة تبادلية ثابتة⁽⁴⁾.

إن تدفق الذهب بين الدول يؤدي إلى تحقيق توازن بين (التجارة الخارجية) بين الصادرات والواردات من خلال أن الدول التي تعاني من عجز تجاري (Trade – deficit) تصدر الذهب إلى الدول ذات الفائض التجاري (Trade – surplus) ، وهذه التحويلات الذهبية تؤدي إلى خفض عرض النقود في الدول ذات العجز، وزيادة عرض النقود في الدول ذات الفائض، وتعكس الأسعار هذه التغيرات في عرض النقود فوراً إذ تخفض الأسعار نتيجة لانخفاض العرض النقدي في دول العجز، إذ يصبح في هذه الدول إن تكون أسعار سلعها أرخص من الأسواق الدولية مما يقودها إلى تصدير هذه السلع حتى يعود التوازن في الميزان التجاري وبالمثل في حال ارتفاع الأسعار في دول الفائض التجاري بسبب حصولها على الذهب مما زاد من القدرة التنافسية لسلعها وخفض الصادرات واتجه الميزان التجاري في هذه الدول إلى التوازن⁽⁵⁾.

2- نظام أسعار الصرف للثبت المدار: ((بريتون وودز))

تعود نشأت هذا النظام إلى الخطط التي أعدتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة للاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وقد تأثرت هذه الخطط بدرجة كبيرة بتجربة عقد الثلاثيات في القرن العشرين الذي شهد انهيار قاعدة الذهب والكساد العظيم وتقلب أسعار الصرف.

إن المؤسسة النقدية الأساسية التي تمضي عنها مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 هي صندوق النقد الدولي التي كانت تهدف إلى تشجيع استقرار سعر الصرف⁽⁶⁾، وضمن النوع الثاني في ظل هذا النظام تحدد البنوك المركزية أسعار صرف بالنسبة لعملتها (غالباً على أساس الدولار) ولا تترك التقلب وفقاً لظروف الطلب والعرض في السوق الحرة، ويكون تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي من خلال البيع والشراء بأي كميات، بحيث تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الارتفاع والانخفاض. إن نظام أسعار الصرف الثابت يدار بنفس الطريقة التي يتم بها التدخل في سوق سلعة معينة، مثل أسواق السلع الزراعية، ففي ظل نظام طلب وعرض معينين للعملة الأجنبية وتقوم الجهة التي تحافظ على تثبيت السعر (البنوك المركزية) ببيع ما يعادل فائض الطلب أو شراء ما يعادل فائض العرض من العملة الأجنبية مما يتحتم على البنك المركزي أن يحتفظ بمخزون أو رصيد من العملة الأجنبية التي يمكن بيعها في حالة وجود فائض في الطلب ، وبالمقابل تقوم بالشراء إذا وجد فائض في العرض، ولكن هذه الكمية التي سيقوم البنك المركزي ببيعها أو شرائها من سعر صرف معين وإن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد الكمية فهو يستطيع التدخل والمحافظة على ثبات سعر الصرف⁽⁷⁾.

والأساس الذي يقوم عليه نظام سعر الصرف الثابت هو أن تقوم أية دولة بدفع قيمة وارداتها من عائد صادراتها على أنه في أوقات معينة قد تجد الدولة أن الأفضل لها هو أن تفترض أو تفرض أرصدة مالية لمواجهة عجز أو فائض تجاري، ونتيجة لتخفيض الجنيه الاسترليني في عام 1967 وما ترتب عليه من خسائر رأسمالية، وعجز الميزان التجاري الامريكي أدى إلى زعزعت الثقة بالدولار الامريكي وانهيار

2- بول بساموبلسون ويليام، نورهاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001، ص 749.

3- لحلو موسى بو خاري، مصدر سابق، ص 135.

4- جيمس جوارتيوني، ريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، وعبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص، الرياض، دار المريخ للنشر، 1988، ص 559.

5- سي بول هالورد، رونالد ماتدونالد، تربيب محمود حسن حسين، دار المريخ للنشر والتوزيع، النقد والتمويل الدولي، الرياض، 2007، ص 528.

1- جيمس اجوارتوني، ريتشارد استروب، مصدر سابق، ص 560 - 563

نظام بريتون وودز في الخامس عشر من أغسطس عام 1971 بخطاب الرئيس نيكسون بتحويل الدولارات إلى ذهب أو أي أصول احتياطية أخرى⁽⁸⁾.

3- نظام أسعار الصرف المرنة: إن نظام الصرف المرن يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقاً لقوى الطلب والعرض كأية سلعة، وعليه لا تكون هذه العملة محددة أو معروفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب، نظام سعر الصرف المرن هو عكس نظام الصرف الثابت، وذلك لأنه في الصرف الثابت يستوجب توظيف السياسات المحلية حتى يتم التوازن الخارجي، أما في الصرف المرن تترك الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي، ويقع العبء القليل على السلطات النقدية في ظل حرية الصرف لأنها توفر الحجم اللازم من النقود الذي يعني بمتطلبات النشاط الاقتصادي لكي تتجنب مخاطر التضخم.

عندما يريد البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية يراها مناسبة دون أن يغلق على الاحتياطيات الأجنبية لديه فهذا لا يعني أنه يتجاهل سياسته في التوازن الخارجي للدولة؛ لأن هناك اثراً للسياسة على سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية مما ينعكس على التوازن الخارجي للدول، مثلاً السياسة التي تعمل على رفع مستوى الأسعار المحلية فإنها تزيد الطلب على الواردات وتقلل الصادرات، مما يعني زيادة عرض النقود هذا يعني رفع سعر الصرف الأجنبي وتخفيض قيمة العملة المحلية من مزايا هذا النظام هو الاستئصال الآوتوماتيكي للأختلال في ميزان المدفوعات؛ لأن التحرك يتم عبر آلية السوق (العرض والطلب) تقليل الاحتياطيات الأجنبية لدى السلطات النقدية⁽⁹⁾.

4- نظام الصرف المعوم: تقوم فلسفة هذا النظام على تفاعل قوى العرض والطلب على العملات المحلية في سوق الصرف الأجنبي وبصورة حرة⁽¹⁰⁾، أي حدوث تغيرات في العرض والطلب على العملات التي قد تعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من دون تدخل السلطات النقدية والمالية لتحديد الدول التي اتبعت هذا النظام تستفيد من مرنة أسعار الصرف، فعند انخفاض قيمة العملة سينعكس على مستويات الأسعار في السلع والخدمات المحلية التي ستكون منخفضة بالنسبة للمستورد الأجنبي ومن ثم ترتفع استيراداته من هذه السلع والخدمات، الأمر الذي يقود إلى تحسين وضع الميزان التجاري للبلد وعليه لاتحتاج الدولة سياسات اقتصادية محلية انكمashية أو توسيعية، وللحفاظ على التوازن هذه السياسات تكون خالية من القيود المفروضة على ميزان المدفوعات، وتتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول تتبع نظام تعويم الصرف، ولاسيما بعد انهيار نظام (بريتون وودز). ويعرف النظام الحالي بنظام الصرف المعوم أو الشامل، أي عدم وجود وحدة حساب أو اسناد للنظام ككل وترك الحرية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي في اختيارها لنظام سعر الصرف، ماعدا ربط عملتها بنظام قاعدة الذهب.

5- نظام أسعار الصرف المتعدد: يستعمل عدد من البلدان أكثر من سعر صرف لتسوية معاملاته الخارجية، وتختلف طريقة تحديد أسعار الصرف هذه من بلد لأخر ويمكن أن تتعارض أسعار الصرف التي تحدد عن طريق التدخل الرسمي مع سعر صرف تحدده قوى السوق بحرية، فضلاً عن اختلاف الفوارق بين أسعار الصرف بشكل واسع.

في ظل نظام سعر الصرف المتعدد تستعمل مختلف الأسعار في أنواع مختلفة من المعاملات ليسمح لأوجه النشاط التي تزيد السلطات المعتمدة في البلاد تشجيعها بشراء العملات الأجنبية بسعر صرف منخفض نسبياً أو ببيع ما تحصل عليه من عملات أجنبية بسعر صرف مرتفع نسبياً، والعكس في النشاطات التي لا تزيد بها البلاد. ويمكن لأنواع من الضرائب والاعانات واللوائح والقيود أن تحدث تأثير نظام سعر الصرف المتعدد نفسه ، إذ يمكن التوصل إلى آثار هيكل معين لسعر الصرف المتعدد باستعمال

2- جوزيف دانيالز وديفيد فانهور تعریب محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، الرياض، دار المريخ للنشر والتوزيع، 2010، ص 114 – 116.

3- عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات) عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010، ص 94.

4- فليح حسن، التمويل الدولي ، الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2004، ص 73.

سعر صرف موحد⁽¹¹⁾. تسعى السلطات النقدية من اتباع نظام سعر صرف متعدد إلى تخفيض حدة آثار التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة⁽¹²⁾.

المبحث الثاني: تحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار العراقي

أ- عرض النقد الضيق M1 للمدة (1990 – 2002)

من الجدول (1) يتبيّن أنَّ عرض النقد (M1) قد تطور بصورة كبيرة خلال هذه المدة (1990 – 2002) إذ بلغ عرض النقد في عام 1990 إلى 15359,3 مليون دينار، في حين بلغ عام 2002 إلى 3013601 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي 39,6%؛ ويعود ذلك إلى لجوء السلطات النقدية إلى سياسة الإصدار النقدي لتمويل متطلبات الإنفاق العسكري والمدني في التسعينيات إثر أحداث الحرب وانخفاض عائدات النفط⁽¹³⁾. إذ كان للتوسيع الكبير في الائتمان الحكومي المقدم من الجهاز المصرفي لتمويل العجز المالي للحكومة تأثير كبير في تنامي عرض النقد وزيادته، وفي توسيع القاعدة النقدية ونتيجة للإصدار النقدي المتواصل أدى إلى أحداث قفزات في عرض النقد من 960503 مليون دينار عام 1996 إلى 3013601 مليون دينار عام 2002، أي أكثر من ثلاثة تريليون وبمعدل نمو مركب بلغ 55,2% للمدة 1990 – 2002.

- 1- همام الشماع، عمرو هشام، أثر أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي ، بحوث و مناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية ، بغداد ، 2002 ، ص 17 .
- 2- لحو موسى بو خاري، مصدر سابق، ص 127.
- 3- ثريا عبد الرحيم ، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم ، دراسة تحليلية للمدة (1980 - 2003) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 13 ، العدد 48 ، 2007 ، ص 153.

الجدول رقم (1)

عرض النقد بالمعنى الضيق M1 ومكوناته في العراق للفترة (1990 - 2002) (مليون دينار عراقي)

| السنوات | صافي العملة في التداول (1) | الودائع الجارية (2) | عرض النقد M1 (3)=2+1 | النمو السنوي لعرض النقد (%) (4) | نسبة العملة إلى عرض النقد (5)=3÷1 | نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد (6)=3÷2 |
|---------|----------------------------|---------------------|----------------------|---------------------------------|-----------------------------------|--|
| 1990 | 13412,1 | 1947,2 | 15359,3 | — | 87,3 | 12,7 |
| 1991 | 21873 | 2797 | 24670 | 60,6 | 88,7 | 11,3 |
| 1992 | 36021 | 7888 | 43909 | 78,0 | 82 | 18 |
| 1993 | 67134 | 19296 | 86430 | 69,8 | 77,7 | 22,3 |
| 1994 | 199436 | 39465 | 238901 | 176,4 | 83,5 | 16,5 |
| 1995 | 584398 | 120666 | 705064 | 195,1 | 82,9 | 17,1 |
| 1996 | 881616 | 78887 | 960503 | 36,2 | 91,8 | 8,2 |
| 1997 | 929828 | 108269 | 1038097 | 8,1 | 89,6 | 10,4 |
| 1998 | 1192530 | 159346 | 1351876 | 30,2 | 88,2 | 11,8 |
| 1999 | 1275220 | 208616 | 1483836 | 9,8 | 85,9 | 14,1 |
| 2000 | 1474321 | 253685 | 1728006 | 16,5 | 85,3 | 14,7 |
| 2001 | 1782691 | 376398 | 2159089 | 24,9 | 82,6 | 17,4 |
| 2002 | 2563693 | 449908 | 3013601 | 39,6 | 85,1 | 14,9 |
| | 54,9 | 57,3 | 55,2 | | | معدل النمو المركب |

المصدر: من عمل الباحثين بالأعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي نشرات سنوية متفرقة ، وزارة التخطيط مجموعات إحصائية سنوية متفرقة .

أما بالنسبة لمكونات عرض النقد فقد سجلت ارتفاعاً مستمراً ، إذ بلغ معدل النمو المركب لصافي العملة المتداولة 54,9 مقارنة مع 57,3 للودائع الجارية خلال المدة (1990 - 2002) فقد سجلت العملة المتداولة أعلى معدل نمو لها في عام 1994 بلغ 197,0 % وأدنى في عام 1997 بلغ 5,4 % أما بالنسبة للودائع الجارية فقد زادت عام 2002 إلى 449908 مليون دينار بعد أن كانت 1947,2 عام 1990 إلا إله تخل هذه المدة انخفضا وبمعدل نمو سالب (-34,6 %) إذ انخفضت من 120666 مليون دينار عام 1995 إلى 78887 مليون دينار عام 1996؛ وذلك بسبب موجات السحب الكبيرة والمفاجئة من قبل الأفراد لأرصدتهم وودائعهم النقدية المودعة لدى المصارف التجارية نتيجة لسريان عنصر التوقعات لدى الأفراد وانخفاض الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ، ثم إن معدلات الفائدة الحقيقية السالبة أدت إلى احتفاظ الأفراد بثرواتهم على شكل نقود سائلة ، كل ذلك أثر على نسبة العملة المتداولة والودائع الجارية إلى عرض النقد M1 إذ تراجعت نسبة الودائع إلى عرض النقد M1 من 12,7 % في نهاية عام 1990 إلى 11,3 % عام 1991 مقارنة مع تزايد نسبة العملة إلى عرض النقد M1 إذ كان لأحداث 2/آب/1990 الأثر في ذلك لما عكسته من توقعات متباينة حول ودائع الأفراد لدى المصارف التجارية ومن ثم سحب ودائعهم وتحويلها إلى سيولة نقدية ، ففي عام 1993 بلغت نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقد 77,7 % مقابل 22,3 % للودائع الجارية ، ثم تراجعت نسبة الودائع إلى أدنى مستوى لها (مقابل زيادة نسبة العملة خلال هذه المدة وذلك في عام 1996 ، إذ سجلت 91,8 % مقابل 88,2 % للعملة المتداولة ، وسبب ذلك هو

الانخفاض المفاجئ في أسعار السلع والخدمات إثر توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة فضلاً عن زيادة نسبة العملة إلى عرض النقد M1⁽¹⁴⁾.

ب- عرض النقد بالمعنى الضيق M1 للمدة (2003 – 2012)

لقد أستمر عرض النقد بالزيادة ضمن هذه المدة (2003 – 2012) كامتداد لفترات السابقة ، ففي فترة ما بعد 2003 أنتقل عرض النقد إلى مرحلة جديدة والسبب في ذلك يعود إلى إستراتيجية السياسة النقدية الجديدة المتتبعة في إدارة وتسيير عرض النقد والحفاظ على معدل نموه من أجل المحافظة على قيمة العملة المحلية والسيطرة على المستوى العام للأسعار. ومن جملة التدابير التي قام بها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد إصدار عملة جديدة بدلاً من العملة القديمة بمواصفات جيدة تمنع من تزويرها الأمر الذي ساعد في تعزيز ثقة الأفراد بها فضلاً عن ذلك فإنّ سياسة تحرير سعر الفائدة ساعدت وبشكل كبير في زيادة نسبة الودائع الجارية إلى أجمالي عرض النقد ، وعلى الرغم من أن رفع سعر الفائدة كان له التأثير الإيجابي في سحب السيولة الفائضة في حالات التضخم الا أنّ هذه العملية قد تكون لها آثاراً السلبية في تشجيع الاستثمار⁽¹⁵⁾. ومن الجدول رقم (2)

**الجدول رقم (2)
عرض النقد بالمعنى الضيق M1 ومكوناته في العراق للمدة (2003 – 2012)**

مليون دينار عراقي

| نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد (6 = 3 ÷ 2) | نسبة العملة إلى عرض النقد (5 = 3 ÷ 1) | النمو السنوي لعرض النقد% (4) | عرض النقد M1=2+1 (3) | الودائع الجارية (2) | صافي العملة في التداول (1) | السنوات |
|---|--|------------------------------------|-------------------------------|------------------------|-------------------------------|----------------------|
| 19,8 | 80,2 | 91,6 | 5774000 | 1144000 | 4630000 | 2003 |
| 29,4 | 70,6 | 75,8 | 10149000 | 2986000 | 7163000 | 2004 |
| 20,1 | 79,9 | 12,3 | 11399000 | 2286000 | 9113000 | 2005 |
| 29,1 | 70,9 | 35,6 | 15460000 | 4492000 | 10968000 | 2006 |
| 34,5 | 65,5 | 40,5 | 21721000 | 7489000 | 14232000 | 2007 |
| 34,4 | 65,6 | 29,8 | 28190000 | 9697000 | 18493000 | 2008 |
| 41,6 | 58,4 | 32,3 | 37300000 | 15524000 | 21776000 | 2009 |
| 52,9 | 47 | 38,7 | 51743000 | 27401000 | 24342000 | 2010 |
| 54,9 | 45,1 | 15,2 | 59624000 | 32758000 | 26866000 | 2011 |
| 51,9 | 48 | 3,86 | 61927000 | 32175000 | 29752000 | 2012 |
| | | | 30,1 | 44,8 | 22,9 | معدل النمو المركب |

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي نشرات سنوية متفرقة ، وزارة التخطيط
مجموعات إحصائية سنوية متفرقة .

1- حيدر نعمه بخيت ،أثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازنى للدينار العراقي خلال المدة (1980-1995) مجلـة عـلوم إنسـانـية ، جـامـعـة الـكـوـفـة ، كـلـيـة الـإـدـارـة وـالـاـقـتـصـادـ(22) ، السـنة (2) ، صـ2.

2- فلاح حسن كريم ،دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق دراسة قياسية للمدة (1980- 2008)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ،2010، ص86

سجل معدل النمو المركب لعرض النقد للمدة (2003-2012) إذ ازداد من 5774000 مليون دينار عام 2003 إلى 61927000 مليون دينار عام 2012 ، فخلال هذه المدة كانت معدلات النمو السنوية متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض ، أذ بلغ معدل نمو عرض النقد M1 في عام 2003 نحو 91,6% وهو أعلى معدل نمو له ضمن هذه المدة ، أخذ بالانخفاض إلى 3,86% في عام 2012 إلا أنه سجل أدنى معدل له عام 2005 بلغ 12,3% ، أما بالنسبة لمكونات عرض النقد M1 فإن العملة المتداولة ازدادت خلال هذه المدة من 4630000 مليون دينار عام 2003 إلى 29752000 عام 2012 وبمعدل نمو مركب قدره 22,9% للمدة (2003-2012) إذ سجلت أعلى معدل نمو في 2003 بلغ 80,5% وكمستوى أدنى في عام 2006 . أما الودائع الجارية فهي الأخرى ازدادت بلغ معدل نموها المركب 44,8% أذ وصلت إلى 32175000 مليون دينار عام 2012 بعد أن كانت نحو 1144000 مليون دينار عام 2003 ، تراوحت معدلات النمو السنوية لها ما بين 154,2% و 23,4% للسنوات 2003 ، 2005 على التوالي لتسجل بعد ذلك ارتفاعاً وصل إلى 76,5% في عام 2010 . أن نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقد M1 أصبحت 80,2% في عام 2003 بعد أن كانت 85,1% في عام 2002 ، إذ انخفضت بمقدار 4,9% لتختفي مرة أخرى خلال المدة (2003-2012) مسجلة أدنى مستوى لها عام 2011 ، أمّا الودائع الجارية فقد ارتفعت نسبتها من عرض النقد M1 عام 2003 إذ بلغت 45,1% بعد أن كانت 19,8% عام 2002.

ما تقدم يتبين خلال المدة (2003 - 2012) حدوث تطورات كثيرة أدت إلى تعظيم ثقة الأفراد بالدينار العراقي بعد أن تدهورت في الفترة السابقة خلال المدة (1990 - 2002) كان من بين أهم التدابير والإجراءات التي اتخذتها السياسة النقدية هو استبدال العملة الوطنية القديمة بأخرى جديدة وتحرير سعر الفائدة الذي ساعد على زيادة إقبال الأفراد في إيداع أموالهم لدى المصارف وزيادة ثقتهم بالجهاز المصرفي بسبب استقرار قيمة العملة وذلك واضح من نسبة الودائع إلى عرض النقد فقد بلغت 54,9% أدت هذه التطورات إلى استقرار الطلب النقدي فضلاً عن إلغاء ظاهرة تعدد أسعار صرف الدينار أراء العملات الأجنبية (تحسين سعر الصرف) للدينار العراقي.

ثانياً : سعر الفائدة : هو المبلغ الذي يدفع مقابل وحدة من الزمن ويعبر عنه على أنه تكلفة اقتراض النقود ، وتقلّس أسعار الفائدة بنسبة مئوية سنوية وهي تختلف باختلاف صفات القرض من ناحية وموعد الاستحقاق والمخاطر والسيولة⁽¹⁶⁾. وبتعبير آخر هو السعر الذي يحصل عليه الأفراد والوحدات الاقتصادية لقاء إيداع مدخّراتهم لدى المصارف التجارية ، وما تحصل عليه المصارف التجارية لقاء منحها القروض والتسهيلات الائتمانية لعملائها.

وإن سعر الفائدة أداة تستخدّم للتأثير في النشاط الاقتصادي وتستخدمها الدول عندما تجد صعوبة في تحريك سعر الصرف لتحل محل سعر الصرف للتأثير بالنشاط الاقتصادي . وفي حال إذا تمكّنت الدول من استعمال سعر الصرف وسعر الفائدة معاً فإنها تحرك سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁷⁾ . ومن خلال الجدول رقم (3) يظهر أن سعر الفائدة (سعر إعادة الخصم) في العراق الذي يعلنه البنك المركزي لم يتغيّر خلال المدة (1990 - 2002) فقد بقي على حاله وقد حدثت عليه تغييرات طفيفة خلال عام 1995 إذ بلغ 7,25 ولغاية عام 1998 بعد أن كان 6,5 من بداية عام 1990 وبمعدل تغيير بلغ 11,538 وحقق زيادة طفيفة لغاية 2002 بمعدل تغيير بلغ 1,379 هذا يعكس أن السلطات النقدية لم تستعمل أدلة سعر الفائدة بصورة فعالة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي على الرغم من صعوبة إمكانيتها للتحكم في سعر الصرف للدينار العراقي . وكان لهذا نتائج ضارة في إمكانية الجهاز المركزي في تعبئة المدخرات الوطنية من جهة وإمكانية قدرته على تهيئة توفير الائتمان اللازم لتمويل النشاطات الاقتصادية من جهة أخرى في اقتصاد يعاني من التضخم المفرط انخفض سعر الفائدة من 7,35 في عام 2000 إلى 6,35 في عام 2001 ليسجل تغييراً سنوياً نسبته 13,605% . وأستمر بقاء هذا المعدل على حاله حتى عام 2003 . وعلى الرغم من هذه الارتفاعات في سعر الفائدة ، إلا أنه لم

1- بول ساملسون ، ويليام نوردا هاوس ، مصدر سابق ، ص515.

2- عبد الحسين الغالي ، مصدر سابق ، ص209

يمكن من أن يمارس دوراً فعالاً في جذب الادخارات وامتصاص السيولة للحد من التضخم في الاقتصاد العراقي؛ وذلك لأنخفاض أسعار الفائدة الاسمية عن معدلات التضخم العالمية مما جعل أسعار الفائدة الحقيقية سالبة وبشكل عام إنَّ الجدول رقم (3) يبين ارتفاع معدلات التضخم بوتائر متزايدة وإنَّ أسعار الفائدة الحقيقة سالبة ماجعل الأفراد يتوجهون إلى استثمار أموالهم بالمضاربة وشراء السلع المغيرة والعقارات بدلاً من الاحتفاظ بها كودائع لدى المصارف؛ بسبب انخفاض القيمة الحقيقة للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها كودائع وأيضاً من الصعوبة الاحتفاظ بالنقود نتيجة التغير المستمر في المستوى العام للأسعار كل ذلك أدى إلى زيادة حدة التضخم ،وفي المدة من (2003 – 2012) سجل سعر الفائدة تغيراً واضحاً وبمعدلات متفاوتة تراوحت بين 9,5 في عام 2004 وبين 23,5 عام 2007 وبمعدلات تغير 49,6 عام 2004 و 20,5 عام 2007؛ وذلك لقيام البنك المركزي بتحرير سعر الفائدة على الودائع والقروض والانتمان والأوراق المالية وفقاً لأوضاع السوق اي التوجه نحو اقتصاد السوق بما يحقق التوازن الحقيقي لقوى العرض والطلب على النقد⁽¹⁸⁾. إنَّ تحرير سعر الفائدة جاء تطبيقاً لـاستراتيجية الإصلاح المالي لغرض إتاحة الفرصة للمفترضين لاتخاذ قراراتهم بدلاً من جعلهم مقيدين بتوجيهات أوامر يصدرها البنك المركزي فضلاً عن قيام أصحاب الأموال بعد التغيير السياسي من استثمار أموالهم الفائضة في أدوات السياسة النقدية لدى البنك المركزي لتحقيق الربح دون الافتراض للنشاط الاقتصادي مما أضعف عمليات الوساطة المالية.

ومن خلال متابعة الجدول رقم (3) نلاحظ أنَّ سعر الفائدة بعد عام 2007 أخذ بالانخفاض بمعدلات متتالية تراوحت بين 12,3 عام 2009 إلى 9,5 عام 2011 وبمعدلات تغير 33,3 عام 2009 إلى 2,56 عام 2011 وظهور سعر الفائدة الحقيقي برقم موجب وأنَّ تأثير معدلات الفائدة الحقيقة* بالشكل الكبير تكون في معدل التضخم إذ يلاحظ تأثيره واضحاً مقارنة مع الثبات النسبي لأسعار الفائدة الرسمية . مما تقدم يتبيّن أن التغيرات في سعر الفائدة قليلة وهذا يعني عدم فاعلية هذه الأداة في التأثير على النشاط الاقتصادي بالعراق؛ لأنه على الرغم من تحقيق الانخفاض في سعر الفائدة الا أنَّ معدلات التضخم أكبر من سعر الفائدة فضلاً عن أنَّ المودعين عندما يريدون الاستثمار في أموالهم يبحثون عن الأمان لأموالهم كهدف رئيس والحصول على فائدة كهدف ثانوي .

الجدول رقم (3)

معدلات الفائدة (أسعار أعادة الخصم) الاسمية والحقيقة للمدة (1990-2012) %

| معدل التضخم | سعر الفائدة الحقيقية | معدل التغير | سعر الفائدة الأسماي | السنوات | معدل التضخم | سعر الفائدة الحقيقية | معدل التغير | سعر الفائدة الأسماي | السنوات |
|-------------|----------------------|-------------|---------------------|---------|-------------|----------------------|-------------|---------------------|---------|
| 19,32 | (12,97) | 0,0 | 6,35 | 2002 | 51,65 | (45,15) | 0,0 | 6,5 | 1990 |
| 33,6 | (27,25) | 0,0 | 6,35 | 2003 | 186,54 | (180,04) | 0,0 | 6,5 | 1991 |
| 72,0 | (17,5) | 49,606 | 9,5 | 2004 | 83,76 | (77,26) | 0,0 | 6,5 | 1992 |
| 37,0 | (21,5) | 10,526 | 15,5 | 2005 | 207,62 | (201,12) | 0,0 | 6,5 | 1993 |
| 53,2 | (33,7) | 85,714 | 19,5 | 2006 | 492,15 | (485,65) | 0,0 | 6,5 | 1994 |
| 30,8 | (7,3) | 20,513 | 23,5 | 2007 | 351,39 | (344,14) | 11,538 | 7,25 | 1995 |

¹- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2003 ومطلع 2004 ، ص14.

* تم احتسابه من خلال الصيغة (معدل الفائدة الحقيقية = معدل الفائدة الاسمي – معدل التضخم)

| | | | | | | | | | |
|-------|-------|----------|-------|------|---------|---------|----------|------|------|
| 2,7 | 15,8 | (21,277) | 18,5 | 2008 | (15,43) | 22,68 | 0,0 | 7,25 | 1996 |
| (2,8) | 15,13 | (33,351) | 12,33 | 2009 | 23,03 | (15,78) | 0,0 | 7,25 | 1997 |
| 2,4 | 7,35 | (20,925) | 9,75 | 2010 | 14,77 | (7,52) | 0,0 | 7,25 | 1998 |
| 5,6 | 3,9 | (2,564) | 9,50 | 2011 | 12,58 | (5,23) | 1,379 | 7,35 | 1999 |
| 6,1 | 3,4 | 0,0 | 9,50 | 2012 | 4,98 | 2,37 | 0,0 | 7,35 | 2000 |
| | | | | | 16,37 | (10,02) | (13,605) | 6,35 | 2001 |

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي نشرات سنوية متفرقة ، وزارة التخطيط
مجموعات إحصائية سنوية متفرقة .
- القيمة بين الأقواس سالبة .

ثالثاً : التضخم : إن التضخم في الاقتصاد العراقي ظاهرة مركبة لم تشكل بفعل عامل واحد وهو الزيادة في الأسعار والمشتقات النفطية، أو الزيادة في السيولة النقدية (عرض النقد) التي حصلت نتيجة الإنفاق الجاري من الإنفاق العام، بل ظهرت نتيجة لتفاعل عوامل عديدة نقدية وحقيقية ، ارتبطت في الأختلالات الهيكلية في القطاع الإنتاجي ، كنتيجة للتدور الذي أصاب قطاعاته الإنتاجية وخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية ، وبما أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي ، أي الاقتصاد الذي ترتبط فيه مصادر الدخل بالطلب الخارجي بغض النظر عن الإنتاج والإنتاجية فإن الاقتصاد الريعي بدون شك هو مصدر الثروة والدخل الأساس للبلد ، ولكن على الرغم من ذلك فما زال الإنفاق العام وسلوكياته في الميزانية العامة يمثل أنموذجاً للدولة الريعية ، وإن التوسيع بالنفقات وبالأخص التشغيلية ونتيجة للظروف الأمنية خلال مدة الدراسة أصبح التضخم حقيقة واقعية يمتاز بها الاقتصاد العراقي⁽¹⁹⁾. وبهدف توضيح التضخم بالاقتصاد العراقي خلال المدة قيد الدراسة قسم على مرحلتين.

أ- التضخم للمدة (1990 – 2002)

إن مستوى الأسعار للنصف الأول من التسعينيات أخذ يتزايد بصورة مضاعفة مسجلاً معدل نمواً سنوياً مركب مقداره 212,9 % لالمدة من (1990-1994). وإن معدل التضخم أخذ يتزايد بمعدل نمو سنوي مركب قدره 75,69 % إذ كان الرقم القياسي يتزايد من فترة 1990 إلى 1994 بنسبة عالية جداً فقد بلغ عام 1990 ما مقداره 161,2 ووصل إلى 15461,6 عام 1994 لأن سبب ارتفاع معدل التضخم خلال هذه المدة يعود إلى سنوات الحصار الأولى التي تلت حرب الخليج الثانية، وما تبعها من عقوبات اقتصادية فرضت على العراق، وتدمير البنية التحتية مما أدى بالحكومة إلى اللجوء لسياسة الإصدار النقدي ومن ثم زيادة كمية النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار ومثّم انخفاض قيمة الدينار العراقي . أما النصف الثاني من عقد التسعينيات وللفترة (1995 – 2002) إذ يلاحظ أن 1996 كان معدل التضخم سالب يقدر بـ - 15,34 وكذلك انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك البالغ 59020,8 بمعدل نمو مركب 10,08 % وهو انخفاض عن الفترة السابقة التي كان معدل النمو فيها 212,9 % يعود ذلك إلى توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) التي عملت على تحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع قيمة الدينار العراقي⁽²⁰⁾.

1- آزاد أحمد وأخرون ،اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 و منتصف 2010) تحليل وقياس ، مجلة تكريت ، العدد(23)، المجلد (7) ، السنة 2001 ، ص 107

2- سندس حميد ، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2009 ، ص 115.

الجدول رقم (4)
معدل التضخم في العراق للمدة (1990 – 2002) ملیون دینار عراقي

| معدل التضخم % | الرقم القياسي لأسعار المستهلك (1988 = 100) | السنوات |
|---------------|--|-------------------|
| 51,65 | 161,2 | 1990 |
| 186,54 | 461,9 | 1991 |
| 83,67 | 848,8 | 1992 |
| 207,62 | 2611,1 | 1993 |
| 492,15 | 15461,6 | 1994 |
| 351,39 | 69792,1 | 1995 |
| (15,43) | 59020,8 | 1996 |
| 23,02 | 72610,3 | 1997 |
| 14,77 | 83335,1 | 1998 |
| 12,58 | 93816,2 | 1999 |
| 4,98 | 98486,4 | 2000 |
| 16,37 | 114612,5 | 2001 |
| 19,31 | 136752,4 | 2002 |
| (7,87) | 75,40 | معدل النمو المركب |

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي نشرات سنوية متفرقة ، وزارة التخطيط
مجموعات إحصائية سنوية متفرقة ، وزارة المالية دائرة الموازنة والدائرة الاقتصادية منشورات لسنوات متفرقة.
- الأرقام بين الأقواس سالبة

بالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه بلغ معدل التضخم الإجمالي للفترة (1990 – 2002) 7,87% تعكس هذه النسبة
في هذه المدة تفوق عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي أي تفوق التيار النقدي على التيار الحقيقي.

ب- التضخم للمدة (2003 – 2012)

تعدّ هذه المرحلة مرحلة تحول بسبب تغير النظام السياسي والتوجه نحو اقتصاد السوق والاندماج في
الاقتصاد العالمي والتحرر من قبل البنك المركزي لبعض أسعار السلع أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار
المشتقات النفطية. ومن خلال الجدول رقم (5)

الجدول رقم (5)

معدل التضخم في العراق للمدة (2003 – 2012)
مليون دينار عراقي

| معدل التضخم % | الرقم القياسي لأسعار المستهلك (1988 = 100) | السنوات |
|---------------|--|-------------------|
| 32,58 | 181301,7 | 2003 |
| 26,96 | 230184,1 | 2004 |
| 36,96 | 315259,0 | 2005 |
| 53,23 | 483074,4 | 2006 |
| 30,83 | 632029,8 | 2007 |
| 2,7 | 648891,2 | 2008 |
| (2,80) | 630713,8 | 2009 |
| 2,49 | 646479,6 | 2010 |
| 5,60 | 682682,5 | 2011 |
| 6,16 | 724723,8 | 2012 |
| (16,8) | 16,6 | معدل النمو المركب |

المصدر : - من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي نشرات سنوية متفرقة ، وزارة التخطيط مجموعات إحصائية سنوية متفرقة ، وزارة المالية دائرة الموازنة والدائرة الاقتصادية منشورات لسنوات متفرقة .
- الأرقام بين الأقواس تدل على أنها سالبة

بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك عام 2003 (181301,7) حتى وصل عام 2012 (724723,8) بمعدل نمو مركب قدر بـ 16,6% خلال المدة (2003 – 2012) . وقد وصل معدل التضخم أعلى مستوى له في عام 2006 فقد بلغ 53,2% بسبب تزايد العمليات التخريبية لقطاع النفط وانعكاساته على الإيرادات النفطية .

ويعود السبب في ذلك إلى اختناقات العرض التي ركزت أساساً في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاساته السلبية على تكاليف الإنتاج والتسويق وكذلك اتساع المصروفات الحكومية الجارية ذات الطبيعة الاستهلاكية⁽²¹⁾ .

أما عام 2009 فقد ظهر معدل التضخم سالباً (- 2,8%) أي معدل متناقص ، وعاد إلى الزيادة في عام 2011 و 2012 ليصل إلى 5,6% ، 6,1% يعود ذلك إلى الكثافة النقدية المرتفعة وضعف مردمة الجهاز الإنتاجي ، واقتصر توفر السلع الأساسية على البطاقة التموينية وعلى الاستيراد لأن أغلب مكونات سلة المستهلك استيرادية الأمر الذي سيجيء الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات السعرية المتوقعة في العالم سلباً وإيجاباً إلى جانب الطبيعة الإنفاقية للاقتصاد العراقي⁽²²⁾ .

مما تقدم فإن سعر الصرف الحقيقي لا يعود إلى القيمة التوازنية ما دامت نسب التضخم تعمل بازدياد ولاسيما في اقتصاد منفتح على العالم الخارجي في تجارتة الخارجية، إذ تتأثر الأسعار المحلية بالأسعار

¹- حيدر كامل ،فاعلية السياسة النقدية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1970 – 2008) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط ، 2011 ، ص.138.

1- صباح نوري عباس ، أثر التضخم على سعر الصرف التوازنى للدينار العراقي للمدة (1990 – 2005) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 2008 ، العدد (16) ، ص 14.

العالمية والأزمات المالية العالمية وبما أن الاقتصاد العراقي أقتصاد أحادي الجانب فإن سعر الصرف لم يشهد استقراراً وذلك لارتباطه بسعر برميل النفط.

رابعاً : الناتج المحلي الإجمالي

هو مجموع القيم المضافة الإجمالية التي تتحققها الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي خلال مدة معينة غالباً ما تكون سنة ، أي القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي سيتم إنتاجها في الاقتصاد⁽²³⁾. ومن التعريف أعلاه يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى الاقتصاد القومي ومدى تطوره ونموه، فهو المؤشر الأكثروضوحاً للتعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي إذ أنّ أي تطور بالناتج ينعكس على تطور الدخل القومي ، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد بالعراق يتميز الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض نسبة مساعدة أو مشاركة القطاعات الأخرى غير النفطية فيه، وإن قطاع النفط يساهم بدرجة كبيرة في تكوين هذا الناتج لذا يقسم الناتج المحلي الإجمالي من قبل أغلب الباحثين في الدول النفطية؛ وذلك للتمييز بين الناتج المحلي الذي يحتوي على القطاع النفطي وبين من يستبعد القطاع النفطي من الناتج لبيان التغيرات التي تحدث بالناتج مفترضين الدور القليل للقطاع النفطي في المستقبل لأن النفط من الموارد الناضبة فضلاً عن أن الدخل المتحصل من القطاع النفطي يتعدد بقوى معظمها خارج الحدود وفي دراستنا هنا لا يوجد مبرر لاستبعاد تأثير النفط؛ وذلك لأنّ القطاع النفطي هو مصدر الاحتياطيات الوحيدة وله وظيفته المهمة في الموازنة الحكومية وفي ميزان المدفوعات وفقراته وهي جميعها تؤثر في سعر الصرف أضف إلى ذلك أن ل الإيرادات النفطية تأثير في سعر الصرف ول فترة طويلة جداً.

وسيتمتناول تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالعراق على مرحلتين.

أ- الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990 – 2002)

من بيانات الجدول رقم (6) يتبيّن أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حقق خلال فترة التسعينات انخفاضاً بالسنوات (1991-1995) إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنوات ما قيمته 7134,8 مليون دينار عام 1991 و 10376,8 مليون دينار عام 1995 وبمعدل نمو سنوي بلغ (-56,4%) و (-18,3%) هذا الانخفاض يعود إلى التدهور الحاصل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب حرب الخليج الثانية، والأحداث التي مر بها القطر وفرض العقوبات الدولية على العراق فضلاً عن تجميد الجزء الأعظم من موجودات القطر، من العملات الأجنبية استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة لتجميد أرصدة العراق بالخارج وحرمانه من فرصة الاستفادة من موارده المالية لتنمية متطلبات الاقتصاد. كل ذلك الأمور أدت إلى تدهور المستوى الاقتصادي والاجتماعي . وبعد عام 1995 سُجِّل الناتج المحلي الإجمالي زيادة وذلك بعد إبرام مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة (الغذاء مقابل الدواء)، إذ بلغ في عام 2001 (43335,1) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي 2,3% بعد أن كان 15527,8 مليون دينار في عام 1996 .

الجدول رقم (6)

الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة للفترة (1990 – 2002) $1988 = 100$
مليون دينار عراقي

| معدل النمو السنوي % | الناتج المحلي الإجمالي $100 = 1988$ | السنوات |
|---------------------|-------------------------------------|---------|
| — | 1637304 | 1990 |
| (56,4) | 7134,8 | 1991 |
| 25,6 | 8964,0 | 1992 |
| 48,6 | 13318,4 | 1993 |

| | | |
|--------|---------|------|
| (4,6) | 12703,4 | 1994 |
| (18,3) | 10376,8 | 1995 |
| 49,6 | 15527,8 | 1996 |
| 69,6 | 26342,7 | 1997 |
| 34,9 | 35525,0 | 1998 |
| 17,6 | 41771,1 | 1999 |
| 1,4 | 42358,6 | 2000 |
| 2,3 | 43335,1 | 2001 |
| (6,9) | 40344,9 | 2002 |

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي نشرات سنوية متفرقة ، وزارة التخطيط
مجموعات احصائية سنوية متفرقة ، وزارة المالية دائرة الموارنة والدائرة الاقتصادية منشورات لسنوات متفرقة.
- القيمة بين الأقواس سالب.

ومن خلال متابعة الجدول يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي بعد تحقيقه الزيادة في عام 2001 عاد
للانخفاض في 2002 ليصل إلى 40344,9 مليون دينار وبمعدل نمو -%6,9؛ يعود ذلك لوجود البطاقة
التمويلية لما حققت من استقرار اقتصادي واجتماعي في المجتمع لأنها ساهمت في تقليل أعباء الحصار
والآثار التي ترتب على الاقتصاد.

ب- الناتج المحلي الإجمالي (2003 – 2012)

ويوضح الجدول رقم (7) أن الناتج المحلي الإجمالي شهد تراجعاً كبيراً في عام 2003 إذ انخفض من
40344,9 مليون دينار عام 2002 إلى 26990,2 مليون دينار عام 2003 وبمعدل تغير سنوي %33,1
نتيجة للحرب والعليات العسكرية وما تولد عنها من دمار وتخریب للبنية التحتية ، أماً بالعام 2004 شهد
الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام 41607,8 مليون
دينار وبمعدل نمو %54,2

الجدول رقم (7)

الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة للفترة (2003 – 2012) = 1988 / 100
مليون دينار عراقي

| معدل النمو السنوي % | الناتج المحلي الإجمالي دينار/عربي 100 = 1988 | السنوات |
|---------------------|---|---------|
| (33,1) | 26990,2 | 2003 |
| 54,2 | 41607,8 | 2004 |
| 4,4 | 43438,8 | 2005 |
| 10,2 | 47851,4 | 2006 |
| 1,4 | 48510,6 | 2007 |
| 9,7 | 53205,2 | 2008 |

| | | |
|-----|---------|--------|
| 2,8 | 54720,8 | 2009 |
| 6,9 | 58495,9 | 2010 |
| 9,5 | 64081,7 | 2011* |
| 6,6 | 68285,8 | 2012** |

المصدر : - من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي نشرات سنوية متفرقة ، وزارة التخطيط

مجموعات إحصائية سنوية متفرقة ، وزارة المالية دائرة الموازنة والدائرة الاقتصادية منشورات لسنوات متفرقة

* تقديرات أولية سنوية // ** تقديرات أولية فصلية

- القيمة بين الأقواس تدل على أنها سالبة .

وأستمر الناتج في زيادة متدنية لغاية عام 2008، إذ بلغ 53205,2 مليون دينار وبمعدل نمو 9,7%؛ يعود ذلك إلى اعتماد إيرادات البلد على القطاع النفطي أذ أن للقطاع النفطي تأثيراً بالغاً على الناتج المحلي الإجمالي مقابل مساهمة نسبية محدودة لبعض الأنشطة الخدمية والتوزيعية، وإن أي توقف أو تباطؤ للنشاط الاقتصادي في قطاع النفط ولأي سبب فإنه سرعان ما ينعكس على الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁴⁾. وأستمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع؛ بسبب ارتفاع معدل سعر برميل النفط الخام وكمية المنتج منه، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 حوالي 54720,8 مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي 2,8% ليصل إلى 68285,8 مليون دينار عراقي عام 2012 وبمعدل نمو سنوي 6,6%.

يتبيّن مما تقدم أن النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي كان معززاً بارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط التي كانت طاغية على باقي قطاعات الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، لذا ومن أجل تحقيق التوازن الاقتصادي يستلزم اتخاذ خطوات جدية وسريعة نحو تغيير هيكل الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متعدد الموارد من خلال تشجيع وتتوسيع البنية الإنتاجية للجانب الحقيقي من الاقتصاد عن طريق جذب وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وتفعيل وظيفة القطاع الخاص لكي يساعد في زيادة الإنتاج والاستثمار والتشغيل وإعادة التوازن بين القطاعات الاقتصادية.

خامساً : الموازنة العامة : هي خطة منظمة تقضي إلى تحقيق أهداف وإستراتيجيات لتجهيزها نحو المستقبل ، وتكون قائمة على نتائج متوقعة لكل من النفقات والإيرادات العامة خلال السنة المالية القادمة . ومن التعريف يتبيّن أن الموازنة العامة هي المرأة العاكسة لمجمل النشاط الاقتصادي في أي بلد؛ لأنها تتأثر بظروف البلد لذا سبق دراسة صافي الموازنة للمدة قيد الدراسة ولمرحلتين :

أ- صافي الموازنة العامة للمدة (1990 – 2002)

عانت الموازنة العامة من العجز المستمر خلال الفترة الأولى من عقد التسعينات للمدة من (1990 – 1995) وبشكل متزايد إذ بلغ العجز في عام 1990 ما مقداره 6062 مليون دينار عراقي، وليزيد بعد ذلك ليصل إلى 583798 مليون دينار عراقي عام 1995 وبمعدل نمو سنوي 235,9% يعود هذا العجز لانخفاض العوائد النفطية المتأنية من توقف الصادرات النفطية التي تعد المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة في العراق ، فضلاً عن ارتفاع النفقات العامة وبشكل كبير لسد احتياجات الدولة بعد حرب الخليج وما تركته من آثار الدمار لإعادة واستمرارية عمل القطاعات الحكومية ، ولا سيما في عامي 1992 ، 1993 التي شهدت مرحلة إعادة بناء وإعمار البنى التحتية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى

البعض أن العجز المستمر في الميزانية يعود إلى تباطؤ نمو الإنتاج المحلي واستمرار الاعتماد على الخارج في سد أغلب الاحتياجات الغذائية الصناعية⁽²⁵⁾.

الجدول رقم (8)
صافي الموازنة الحكومية ومعدل نموها في العراق للمدة (1990 – 2002)
مليون دينار عراقي

| معدل النمو السنوي | صافي الموازنة الحكومية | السنة |
|-------------------|------------------------|-------|
| — | (6062) | 1990 |
| 118,9 | (13269) | 1991 |
| 109,8 | (27836) | 1992 |
| 115,4 | (59957) | 1993 |
| 189,8 | (173783) | 1994 |
| 235,9 | (583798) | 1995 |
| (37,6) | (364529) | 1996 |
| (46,4) | (195265) | 1997 |
| 104,9 | (400071) | 1998 |
| (21,4) | (314487) | 1999 |
| 16,3 | (365666) | 2000 |
| 116,2 | (790481) | 2001 |
| 19,9 | (948288) | 2002 |

المصدر : - من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي نشرات سنوية متفرقة ، وزارة التخطيط
 مجموعات إحصائية سنوية متفرقة ، وزارة المالية دائرة الموازنة والدائرة الاقتصادية منشورات لسنوات متفرقة.
 - الأرقام بين الأقواس تعني أن الأرقام سالبة .

أما المدة الثانية من (1996 – 2002) فترة تطبيق مذكرة التفاهم (برنامج النفط مقابل الغذاء) تدفق النفط العراقي إلى السوق الدولية في نهاية عام 1996 كان له تأثير إيجابي على المؤشرات الاقتصادية نتج عنه ارتفاع في العوائد النفطية ومن ثم زيادة الإيرادات العامة إذ بلغ العجز عام 1996 ما مقداره (364529-) مليون دينار عراقي بمعدل نمو سالب (-37,6%) وليصل إلى 948288 مليون دينار عراقي في عام 2002 بمعدل نمو 19,9 وكمحاولة لضبط الأوضاع الاقتصادية والسيطرة عليها أصدر رئيس النظام السابق رسالة التدبير إلى مجلس الوزراء في 12/2/1995 تضمنت اتجاهين : الأول دعا إلى تحريض الأسعار كافة بما فيها أسعار الصرف المعتمدة من قبل الدولة بغية إبراز وظيفة الموازنة العامة صرفاً وإيراداً. والاتجاه الثاني زاوية العرض الكلي في الاقتصاد وتنشيط الإنتاج عن طريق استثمار الطاقات

الإنتاجية المعطلة أو إضافة طاقات إنتاجية جديدة بغية توسيع حجم التراكم الرأسمالي الذي يمثل مصدراً مهماً في تشغيل معدلات النمو الاقتصادي⁽²⁶⁾.

بـ- صافي الموازنة العامة للمدة (2003 – 2012)

تعد هذه المدة مدة التحول السياسي إذ إن رفع الحصار عن العراق وتدفق النفط إلى الخارج وزيادة الإيرادات النفطية كان له تأثير على الوضع الاقتصادي ، حيث بلغ الفائض بالموازنة عام 2003 - 163798 مليون دينار عراقي وبمعدل نمو - 117,3% ليصل إلى 15568219 مليون دينار عراقي عام 2007 وبمعدل نمو - 51,9%. هذا يدل على تحسن الوضع الاقتصادي عن المدة السابقة في فترة عقد التسعينات التي كانت الموازنة تعاني من عجز مستمر ، ومن الملاحظ أنه ورغم التحسن وزيادة الإيرادات النفطية إلا أن الموازنة بعد عام 2003 لا زالت تُعد بعجز أيضاً إلا أنها تنتهي بفائض ، أي أن أرقارها يبدأ بعجز وعند تنفيذها تنتهي بفائض ، هذه الفوائض المالية ناتجة عن عدم تمكّن وحدات الإنفاق من أنفاقها ضمن الموازنة؛ وذلك لضيق الوقت وتأخير آلية الموازنة الإدارية المتمثلة بالأعداد والمناقشة والإقرار مما يجعل وزارة المالية بتدوير هذه الفوائض ومن ثم تغطية العجز الحاصل في الموازنة الآتية لها⁽²⁷⁾.

الجدول رقم (9) صافي الموازنة الحكومية ومعدل نموها في العراق للمدة (2003 – 2012)
مليون دينار عراقي

| معدل النمو السنوي | صافي الموازنة الحكومية | السنة |
|-------------------|------------------------|-------|
| (117,3) | 163798 | 2003 |
| 428,2 | 865248 | 2004 |
| 1532,8 | 14127715 | 2005 |
| (27,5) | 10248866 | 2006 |
| 51,9 | 15568219 | 2007 |
| 33,9 | 20848807 | 2008 |
| (87,3) | 2642328 | 2009 |
| (98,3) | 44022 | 2010 |
| 68863,8 | 30359253 | 2011 |
| (4,2) | 29091620 | 2012 |

المصدر : - من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي نشرات سنوية متفرقة ، وزارة التخطيط مجموعات إحصائية سنوية متفرقة ، وزارة المالية دائرة الموازنة والدائرة الاقتصادية منشورات لسنوات متفرقة.

- الأرقام بين الأقواس تعني أنها سالبة .

وفي السنوات التي تلت عام 2007 بلغ الفائض بالموازنة في عام 2011 ما مقداره 30359253 مليون دينار عراقي وبمعدل نمو مرتفع بلغ 68863,8% بالمقارنة مع عام 2009 الذي بلغ 2642328 مليون دينار عراقي وبمعدل نمو - 87,3%؛ يعود ذلك إلى تأثر الموازنة العراقية بالأزمة المالية العالمية التي حصلت نهاية عام 2008 وانخفاض أسعار النفط الخام، وبذلك يؤدي إلى انخفاض الإيرادات التي تؤدي بدورها إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بما سبق نصل إلى حقيقة أن موازنة الاقتصاد العراقي هي معلقة على ارتفاع وانخفاض سعر برميل النفط هذا الأمر خطير جداً؛ وذلك لأنَّ الإيرادات غير متعددة

1- مظهر محمد صالح ، فلسفة الموازنة بين أولوية الاستقرار وبناء التنمية الاقتصادية نظرية في بعض الاتجاهات المدرسية العراقية المعاصرة ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث للدراسات الاقتصادية ، بغداد ، بيت الحكم ، 2002 ، ص 434 – 435

ومحصورة في صناعة استخراج النفط، وهو مؤثر على استقرار الاقتصاد وتتطوره لذا لا يمكن الاستدلال بالموازنة الحكومية لأنها أداة مؤثرة في سعر الصرف فقد تستعمل لعكس صورة الوضع الاقتصادي⁽²⁸⁾.

سادساً : ميزان المدفوعات

يعرف بأنه السجل الأساس المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات (Transactions) التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادةً سنة واحدة⁽²⁹⁾. يُعد ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، بسبب تركيبه الجامع المكون من حساب جاري وحساب رأسمالي، وفترة الخطأ والسوء كذلك فأن المعلومات المدونة في الميزان تَعَد ضرورية للبنوك والأشخاص والمؤسسات ضمن مجالات التمويل والتجارة.

أ- ميزان المدفوعات للمدة (1990 – 2002)

شهد ميزان المدفوعات عجزاً أستمر خلال عقد التسعينات حتى بداية الألفية في المدة (1990 – 1995) ومن خلال الجدول رقم (10) شهد الميزان عجزاً قدر بـ (156,7) مليون دينار. جاء هذا العجز نتيجة لعجز في الحساب الجاري البالغ (2418,1) مليون دينار وحقق صافي حساب رأس المال فائضاً يقدر 3813,0 مليون دينار. أما في عام 1995 فقد بلغ العجز بالميزان (804,2) مليون دينار عراقي والعجز بالحساب الجاري البالغ (10547,3) مليون دينار وبفائض لحساب رأس المال البالغ 7716,7 وبمعدل نمو (0,6%)؛ يعود ذلك بسبب حرب الخليج وفرض الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية التي فرضت على العراق. أما المدة (1996 – 2002) أستقر ميزان المدفوعات عند نسبة العجز والبالغة (804,2) مليون دينار ولم يتحقق أي معدل للنمو وبعجز في الحساب الجاري تراوح بين 10046,1 مليون دينار في عام 1996 إلى 15762,5 مليون دينار في عام 2002 وبمعدلات نمو تراوحت بين (– 4,8%) لعام 1996 و (+ 2,3%) لعام 2002 هذا يعود إلى الاختلال الكبير الذي تعرض له ميزان المدفوعات والعجز المزمن المتفاق والذي يلقي بتاثيره السلبي على الاقتصاد العراقي محلياً، والذي يظهر بأن ميزان المدفوعات يتصنف بدرجة اكتشاف عالية هذه الميزة التي تتصرف بها الدول ذات المديونية الخارجية .

الجدول رقم (10)

فقرات ميزان المدفوعات العراقي للمدة (1990 – 2002)

مليون دينار عراقي

| السنة | ميزان المدفوعات | معدل النمو السنوي | حساب رأس المال | معدل النمو السنوي | معدل النمو السنوي | الحساب الجاري | معدل النمو السنوي |
|-------|-----------------|-------------------|----------------|-------------------|-------------------|---------------|-------------------|
| 1990 | (156,7) | — | 3813,0 | — | — | (2418,1) | — |
| 1991 | (1232,4) | 686,5 | 2841,2 | (25,5) | (3407,0) | 40,9 | — |
| 1992 | (563,0) | (54,3) | 5903,0 | 107,8 | (7076,2) | 107,7 | — |
| 1993 | (719,6) | 27,8 | 7274,7 | 23,2 | (8451,1) | 19,4 | — |
| 1994 | (804,2) | 11,8 | 7764,6 | 6,7 | (9128,0) | 8,0 | — |
| 1995 | (804,2) | 0 | 7716,7 | (0,6) | (10547,3) | 15,5 | — |

1- جليل كامل غيدان ، أحمد عبد الله ، التقييم الاقتصادي لبرامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في العراق بعد عام 2003

، بحث مقبول النشر في مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ص 14

2- عرفان تقى الحسني ، التمويل الدولى ، عمان دار مجد لاوى للنشر ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 115

| | | | | | | |
|--------|-----------|-------|---------|---|---------|------|
| (4,8) | (10046,1) | 31,5 | 10147,7 | 0 | (804,2) | 1996 |
| 0,8 | (10129,7) | 12,6 | 11431,3 | 0 | (804,2) | 1997 |
| 18,9 | (12045,0) | 7,5 | 12293,7 | 0 | (804,2) | 1998 |
| 20,6 | (14527,8) | (1,0) | 12161,5 | 0 | (804,2) | 1999 |
| (43,8) | (8169,0) | 0 | 12161,5 | 0 | (804,2) | 2000 |
| 88,6 | (15410,2) | 0 | 12161,5 | 0 | (804,2) | 2001 |
| 2,3 | (15762,5) | 6,1 | 12906,2 | 0 | (804,2) | 2002 |

المصدر : - من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي نشرات سنوية متفرقة ، وزارة التخطيط
مجموعات إحصائية سنوية متفرقة ، وزارة المالية دائرة الموازنة والدائرة الاقتصادية منشورات لسنوات متفرقة .
- الارقام بين الأقواس تعني أنها سالبة .

ب- ميزان المدفوعات لمدة (2003 – 2012)

من ملاحظة بيانات الجدول رقم (11) يتبين أن في المدة (2004 – 2008) حقق ميزان المدفوعات فائضاً قدره في عام 2004 بـ 4212,0 مليون دينار وبمعدل نمو (- 321,6) وبنسبة عجز بالحساب الجاري (- 2404,6) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو 157,3%، وبفائض لحساب رأس المال قدر بـ 4839,0 مليون دينار عراقي وبمعدل نمو 1211,0% وفائض قدر بـ 18000,8 مليون دينار عراقي عام 2008 وبمعدل نمو 53,1% ومع فائض لحسابي رأس المال والحساب الجاري إذ بلغ الحساب الجاري 32344,4 مليون دينار وبمعدل نمو 61,2%. في حين بلغ حساب رأس المال 440,8 مليون دينار عراقي وبمعدل نمو 34,7%. هذا يعود إلى فترة التحول بالاقتصاد العراقي والافتتاح على السوق العالمية .

أما في المدة (2009 – 2012) ففي عام 2009 حقق الميزان عجزاً وباللغ (5000,8-) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو (- 127,8%) وفائضاً لحساب رأس المال قدر 10,2 مليون دينار عراقي وبمعدل نمو 97,7% وقدر الفائض بالميزان التجاري 1270,7 مليون دينار عراقي وبمعدل نمو (- 96,0%)؛ هذا يعود إلى تأثر أسعار النفط بالأزمة المالية العالمية التي حدثت نهاية عام 2008⁽³⁰⁾. عاد الميزان ليحقق فائضاً في 2010 وما تبعها وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً لاحظ جدول رقم (11) .

الجدول رقم (11)

فقرات ميزان المدفوعات العراقي لمدة (2003 – 2012)

مليون دينار عراقي

| السنة | ميزان المدفوعات | معدل النمو السنوي | حساب رأس المال | معدل النمو السنوي | معدل النمو السنوي | الحساب الجاري | معدل النمو السنوي |
|-------|-----------------|-------------------|----------------|-------------------|-------------------|---------------|-------------------|
| 2003 | (1900,7) | (94,0) | 369,10 | 136,3 | (934,5) | (97,1) | |
| 2004 | 4212,0 | 157,3 | 4839,0 | (321,6) | (2404,6) | 1211,0 | |
| 2005 | 4182,0 | (170,5) | 3536,9 | (0,7) | 1694,1 | (26,9) | |

¹- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، نشرات البنك المركزي (2004-2012).

| 2006 | 7365,8 | 76,1 | 2768,7 | (21,7) | 7095,6 | 318,8 |
|------|----------|---------|--------|--------|---------|--------|
| 2007 | 11757,3 | 59,6 | 675,1 | (75,6) | 20062,7 | 182,7 |
| 2008 | 18000,8 | 53,1 | 440,8 | (34,7) | 32344,4 | 61,2 |
| 2009 | (5000,8) | (127,8) | 10,2 | (97,7) | 1270,7 | (96,0) |
| 2010 | 6286,3 | (225,7) | 850,8 | 8241,1 | 6430,4 | 406,0 |
| 2011 | 10393,7 | 65,3 | 11,1 | (98,7) | 26365,4 | 310,0 |
| 2012 | 7986,8 | (23,2) | 2,3 | (79,3) | 31910,2 | 21,030 |

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي نشرات سنوية متفرقة ، وزارة التخطيط مجموعات إحصائية سنوية متفرقة ، وزارة المالية دائرة الموازنة والدائرة الاقتصادية منشورات لسنوات متفرقة.

المبحث الثالث الاطار النظري للنموذج القياسي

تحليل السلسل الزمنية تعدّ أساليب تحليل السلسل الزمنية من الإساليب المهمة في ايجاد طرق دقيقة للتتبّو والحصول من خلالها على نتائج تساعد على اتخاذ قرارات سليمة ، وتؤدي الى تحليل سليم للمتغيرات والعلاقات الاقتصادية . وبذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلسل الزمنية بطرق غير دقيقة وتعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات المرئية زميّناً يتم تسجيلها في أوقات زمنية متباينة لظاهره معينة وهي على نويعين: سلسل زمنية متقطعة وسلسل زمنية مستمرة وتتجدر الإشارة هنا أنَّ أكثر السلسل الزمنية المتقطعة هي أكثر استعمالاً في مجال التطبيق إذ تكون المدة الزمنية بين مشاهدة وآخر متساوية وهذه يمكن الحصول عليها اماً عن طريق تسجيل قيم الظاهرة في ازمنة ثابتة او عن طريق تجمع قيم الظاهرة لمدة زمنية ثانية.

أولاً: مفهوم الاستقرار هناك افتراض ضمني ولكنه جوهري يقف وراء نظرية الانحدار التي تستعمل السلسل الزمنية في التقدير الا وهو ان هذه السلسل الزمنية تتمتع بخاصية الاستقرار (Stationary) او بلغة انجل - جرانجر (Engle - Granger) تعدّ السلسل الزمنية متكاملة من الدرجة صفر ، والتي يشار إليها بالرمز : (0).I.

وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإنَّ الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالباً ما يكون زائفًا (spurious regression) ومن المؤشرات الأولية التي تدل على أنَّ الانحدار المقدر لبيانات سلسلة زمنية ما زائفًا، ارتفاع معامل التحديد (R^2) وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة (T)، (F) بدرجة كبيرة ، ومع وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) يظهر في قيمة معاملات (D - W) ويرجع ذلك إلى أنَّ البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها اتجاه عام يعكس ظروفها معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير بنفس الاتجاه، وبالرغم من عدم وجود علاقة حقيقة تربط بينها ويحدث هذا غالباً في موجات الكساد والركود التي تحتاج مختلف اقتصادات العالم. ويُعد شرط الاستقرار أساساً في دراسة وتحليل السلسل الزمنية، ومالم تكن السلسل الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية كقيمة (R^2) او قيمة إحصائية (T) والتي تكون أعلى مما هي عليه، او إحصائية (D - W) التي ستكون أقل مما هي عليه، وتعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة Stationary اذا تحققت ⁽³¹⁾ الخصائص الآتية:

$$1-\text{ ثبات متوسط القيم عبر الزمن. } \mu = \sum(\gamma_{\tau})$$

$$2-\text{ ثبات التباين Variance عبر الزمن } \sigma^2 = \sum(\gamma_{\tau} - \mu)^2$$

3- أن يكون التغاير Covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية K بين القيمتين (γ_t, γ_{t-K}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير.

$$\text{CoV}(\gamma_\tau, \gamma_{\tau-k}) = \sum[(\gamma_\tau - \mu)(\gamma_{\tau-k} - \mu)] = \gamma_k$$

حيث ان μ : الوسط الحسابي. σ^2 : التباين. (γ_k) : معامل التغير.

ثانياً: اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية: تُعدّ اختبارات استقرار السلسلة الزمنية The Unit Root

of stationarity وسيلة تشخيص معيارية في تطبيقات تحليل السلسل الزمنية بهدف اختبار جذور الوحدة

لشخص خواص السلالس الزمنية، وتحديد ما إذا كانت المتغيرات ساكنة من خلال المستوي (levels) أو بعد التكامل (Integrated)، أو إنها المتغيرات التي لا ينبع عنها المتغيرات السابقة.

اخد الفرق الاول اد يكون المتغير ساكن او مسقرا اذا كانت درجه التكامل له (Integrated order = 0) $\int f(x) dx$

ويرمز له بالرمز (0) وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة (2) . وتوجد عدة طرق تستعمل في اختبار

استغرار السلاسل الزمنية، كاختبار ديجي فولر البسيط واختبار ديجي فولر الموسع واختبار فيلبس بيرون وفيما يلي شرح لهذه الاختبارات.

١- اختبار ديكى - فولر البسيط (D - F): يتطلب هذا الاختبار إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفرق

أول للمتغير تابع وإدخاله بباطئ سنة واحدة كمتغير مستقل وكذلك بباطئ الفروق الأولى لهذا

$$\wedge \gamma_r = S_1 \gamma_{r-1} + \gamma_{r-2}, \dots, (1)$$

— اختبار Dickey – Fuller يعٌود حد ثابت و بدون اتجاه عام:

$$\Delta \gamma_{\tau} = \delta_0 + S_1 \gamma_{\tau-1\tau} + u_{\tau} \dots \dots \quad (2)$$

— اختيار Dickey – Fuller يوجد حد ثابت والاتجاه الزمني العام (T):

$$\Delta \gamma_t = \delta_0 + \delta_1 \gamma_{t-1} + \delta_2 T + u_t \dots \dots \quad (3)$$

والفرق بين هذه الصيغة، أنَّ الصيغة الأولى بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام، والثانية بإضافة الحد الثابت

فقط (constant)، وأضيف الحد الثابت والاتجاه العام والمتمثل بالزمن في الصيغة الثالثة (Linear Term)، تأثير هذه المقدمة ينبع في الغالب من خطأ انتقال ديناميكي، فإن المسألة

(DF) على اختبار فرضية عدم (Null hypothesis) لأن المعلمة ($H_0: B \equiv 0$)، مما يعني أن السلسلة Linear Ternd (Linear Trend)، وتأخذ جميع هذه الصيغ نفس قرصية العدم. وبينظوي أخبار ديكى - فولر البسيط

الزمنية للمتغير محل الدراسة غير مستقر، وتحتوي على جذر الوحدة، في مقابل الفرضية البديلة (DT) هي احتجاز ترجيحية فرض (Null hypothesis) بحسب (H₀=B). ست ينفي إن تستد

($H_1: B=0$) التي تتضمن: أن السلسلة الزمنية مستقرة، ويتم قول الفرض البديل عندما تكون قيمة (t)

المقدرة المطلقة للمعلمة معنوية إحصائية وأكبر من القيمة الجدولية (الحرجة) ⁽³³⁾. وهذا يعني إن السلسلة النزاعية للتغيرات الدالة تتحقق في متغير الأداء، لأن السلسلة تكون مترافقاً مع القدرة

صفر (0) ~] ، هكذا فإننا نقل الفرض، البديل بعزم وجود حذر الوحدة (Unit Bool)، أي إن المتغير

مستقر (stationary)۔ ای جوں مدرس بھیں جسم وجوہ بتر جوڑے، (Unit Root)۔ ایں سعیر

إنَّ أَغْلَبَ السُّلَالِسَ الزَّمِنِيَّةِ لِلْمُتَغَيِّرَاتِ الْاِقْصَادِيَّةِ تَكُونُ مُسْتَقِرَّةً بَعْدَ أَخْذِ فَرْقَهَا $Difference$ الْأُولَى أَوِ الْأَوَّلَيْنَ.

الثاني على الأكثر. فإذا ما كانت السلسلة الأصلية للمتغير مستقرة بعد أخذ فرقها الأول فإنها متکاملة من الدرجة الأولى : (1) J إذا كانت الرسالة المنتهية متسقة، فإذاً أخذ الفرق، الثانية ، فإنها متکاملة من

الدرجة الأولى: (1)ـ إما كانت السلسلة الرتمية مسفره بعد أحد الفرق الثاني فإلهما تكون ملائمه من
الدرجة الثانية (2)ـ.

ويعبّر على اختبار ديكى - فولر البسيط (DF)، والمتمثل بالمعادلة (1) عدم اهتمامه بوجود مشكلة

³² عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز دراسات الأقتصاد، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨، ٣٢، ٢٠.

مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد، جامعة الازهر، العدد 32، ص 20، 2008.
 Dimitrios Asteriou And Stephen G. Hall, Applied Econometrics: Modern Approach using -³³
 Eviews, Palgrave Macmillan, UK, 2007, p296.

2- اختبار ديكى – فولر الموسع: في عام (1981) طور Dickey and Fuller اختبارا لتحليل طبيعة خصائص السلسلة الزمنية اطلق عليه اختبار ديكى فولر الموسع – Augmented Dickey Fuller (ADF) وذلك لتقديري سلبيات اختبار ديكى فولر البسيط ، والمتمثلة في عدم الأخذ بالحسبان مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي. فإذا كان حد الخطأ العشوائي يعاني من هذه المشكلة فإنه يمكن استعمال اختبار (ADF) في محاولة تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في الباقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عدداً معيناً من فروقات المتغير التابع المتباين وذلك بتقدير معادلة الانحدار الآتية⁽³⁴⁾:

$$\Delta \gamma_{\tau} = \beta \gamma_{\tau-1} + \sum_{j=1}^k \beta_{j+1} \Delta \gamma_{\tau-j} + e_{\tau} \dots \dots \quad (4)$$

ويتم استعمال اختبار ديكى فولر الموسع (ADF) بنفس طريقة اختبار (DF) البسيط إذ يتم فحص احصائية (T) للمعلمة (β) ومقارنة هذه الاحصائية بالقيم المجدولة. فإذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة غير مستقرة في مستوىها فإنه يتم اخذ الفروق الأولى وإجراء اختبار جذر الوحدة على الفروق، وإذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة عند الفروق الأولى فإن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى: (I~1)، أما اذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفرق الثاني فانها تكون متكاملة من الدرجة الثانية: (I~2). ويمكن إجراء هذا الاختبار بنفس الصيغة المذكورة في اختبار ديكى فولر البسيط. وينطوي اختبار ديكى فولر الموسع (ADF) كذلك على اختبار فرضية العدم (Null hypothesis) بأن المعلمة ($H_0: B=0$) أي ان السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة، في مقابل الفرضية البديلة ($H_1: B=1$) والتي تعني أن السلسلة الزمنية مستقرة (stationary).

3- اختبار فيلبس – بيرون: يقوم اختبار فيلبس بيرون على تصحيح الارتباط الذاتي في بوافي معادلة اختبار جذر الوحدة من خلال استعمال طريقة لا معلمية Non – Parametric Adjustment لتبين النموذج، لكي يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي ، ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة وينطوي هذا الاختبار على حساب جذر الوحدة أولاً، ومن ثم تحويل الإحصائية للتخلص من آثار الارتباط الذاتي على التوزيع الاحتمالي لاختبار ويتمكن تقدير التباين كما يأتي: ⁽³⁵⁾

$$\delta_u^2 = T^{-1} + \sum_{j=1}^L \sum_{j+1}^T U_{T-j}^2 + 2T^{-1} \sum_{j=1}^L U_T^2 \dots \dots \quad (5)$$

ويُعد اختبار (Ph-P Test) غير حساس Robust لعدم توافق شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدية ، كما انه لا يسمح لأخطاء عشوائية متعددة ذات تباين متغير ومرتبطة ذاتياً. ولاختبار (Ph-P Test) نفس توزيع اختبار ديكى فولر، ومن ثم يتم استعمال القيم الحرجة نفسها للاختبارين، كما إن لاختباري فيلبس بيرون وديكى فولر الصيغة إذ تأخذ الصيغة نفسها الأولى بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام None والثانية تأخذ الحد الثابت فقط Constant لأفتراض ان متوسط السلسلة لايساوي صفر، أما الصيغة الثالثة فتأخذ الحد الثابت مع الاتجاه العام and Linear Trend ليعكس اتجاه السلسلة نحو الزيادة⁽³⁶⁾.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك (Co – integration Test): يبعد مفهوم التكامل المشترك من المفاهيم المهمة في السلسلة الزمنية الاقتصادية، وتقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص (Characteristic) الاصحائية للسلسلة الزمنية. إذ تم الربط بين مفهوم التكامل المشترك ومفهوم النظرية الاقتصادية ولاسيما فيما يتعلق بفكرة العلاقة التوازنية في الاجل الطويل، إذ ينص نموذج التكامل المشترك على ان المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينهما في الاجل الطويل Equilibrium in the long run لا تبتعد عن بعضها البعض بشكل كبير في

W-Enders, "Applied Econometrics Time Series", New York: John Wiley and sons, Inc, - ³⁴ USA, 1995,p 221.

³⁵- شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ، عمان دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص212 .

Damodar. N. Gujaratiand Dawn. C. Porter: Basic Econometrics,5th Ed, McGraw – Hill, - ³⁶ UAS, 2009, p758.

الاجل الطويل، مع إمكانية أن تتبع هذه المتغيرات عن التوازن في الأجل القصير in equilibrium the short run ويصح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويلاً الاجل وهذا فإن فكرة التكامل تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل ي Powell إلى النظم الاقتصادي، وأهم المناهج القياسية المستعملة لاختبار التكامل المشترك للسلسل الزمنية منهجية انجل - جرانجر ومنهجية جوهانسون - جسليوس.

1- اختبار انجل وجranjer ذي الخطوتين: قدم الباحثان منهجية جديدة لاختبار التكامل المشترك وكانت الطريقة التي قدمها الباحثان قائمة على اختيار الفرض الصافي القائل (بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)⁽³⁷⁾. وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على آخر باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادي، ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البوافي. فإذا كانت سلسلة البوافي بها جذر وحدة أي غير مستقرة فيمكن قبول الفرض الصافي (عدم وجود تكامل مشترك في المعادلة). أما إذا كانت سلسلة البوافي مستقرة ولا تشتمل على جذر الوحدة فيتم رفض الفرض الصافي وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، ويقوم منهج انجل وجranjer على مرحلتين.

المرحلة الأولى: - تقدير نموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك يتم اجراء اختبار اولي لتكامل المتغيرات محل الدراسة، حيث يجب أن تكون متكاملة من نفس الدرجة كشرط اساسى، ويتم استعمال أحد اختبارات جذر الوحدة للتحقق من درجة تكامل هذه المتغيرات. فإذا دلت نتيجة تطبيق هذا الاختبار على أن متغيرات السلاسل الزمنية مستقرة، عندها يمكن استعمال الأساليب الإحصائية العادي للحصول على الاستدلالات الإحصائية والاقتصادية المطلوبة بموثوقية عالية، أما اذا كانت نتيجة تطبيق هذا الاختبار تدل على أن المتغيرات محل الدراسة هي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة فإنه يمكن استنتاج عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات ومن ثم استخدام الطرق والأساليب الإحصائية والاقتصادية الحديثة للحصول على الاستدلالات الإحصائية المطلوبة، أما إذا كانت السلاسل الزمنية متساوية من نفس الدرجة تقدر العلاقة طويلة الأجل وذلك باستعمال طريقة المربعات الصافي (OLS) وفق الصيغة الآتية⁽³⁸⁾.

$$\gamma_{\tau} = \beta_0 + \beta_1 \chi_{\tau} + e_{\tau} \quad \dots \dots \dots \dots \quad (6)$$

ثم يتم بعد ذلك اختبار استقرار البوافي (e_{τ}) فإذا تم قبول فرضية عدم ($H_0: B=0$) فإنه يستنتج بأن سلسلة البوافي غير مستقرة ومنه يستنتج عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج، والعكس في حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية عدم ($H_0: B=0$), عندها يستنتج بأن سلسلة البوافي المقدرة لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها مستقرة، ومنه نستنتج وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات وبعد التحقق من العلاقة طويلة الأجل، يتم في الخطوة الثانية حسب هذا المنهج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستعمال البوافي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويرمز له (EcT).

المرحلة الثانية: - تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في الأجل القصير - أو التذبذب قصير الأجل حول اتجاه العلاقة في الأجل الطويل، ويتم تقدير النموذج قصير الأجل بإدخال البوافي المقدرة في انحدار الأجل الطويل كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير المستقرة وفقاً للمعادلة الآتية:-

$$\Delta \gamma_{\tau} = a_1 \Delta \chi_{\tau} + a_2 e_{\tau-1} + e_{\tau} \quad \dots \dots \dots \dots \quad (7)$$

إذ يشير الرمز Δ إلى الفرق الأول، (e_{τ}) إلى حد الخطأ.

يجب أن يكون المعامل المقرر لحد الخطأ سالب الإشارة الجبرية ومعنوياً إحصائياً. ويدل هذا المعامل على نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة لأخرى. ويسمى نموذج تصحيح الخطأ، إذ يأخذ بالحسبان التفاعل الحركي في الأجل القصير و الطويل بين المتغيرات ومحدداتها،

³⁷ - منتديات الإحصائيين العرب، 2006، ص.8 .www. Arabicstat.com

³⁸ - عبد القادر عطيه، مصدر سابق، ص.688.

ويمثل معامل حد تصحيح الخطأ (e) نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة ($1 - \tau$) التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (τ).

2- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن - جسليوس: ينطوي هذا الاختبار على تقدير نموذج متوجه الانحدار الذاتي (AVR) Vector Autoregressive model باستعمال دالة الامكان الاعظم. اذ يتقوّق هذا الاختبار على انجل وجرانجر للتكمال المشترك السابق، نظراً لأنه لا يتتسّب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالات وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن اختبار جوهانسن - جسليوس يكشف عمّا اذا كان هناك اكثر من متوجه للتكمال المشترك.

ويفضل اختبار جوهانسن - جسليوس، او ما يسمى باسلوب الامكان الاعظم والمقترح من لدن جوهانسن جسليوس عندما يزيد عدد متغيرات الدراسة عن متغيرين لإمكانية اختبار وجود أكثر من متوجه للتكمال المشترك. مع ذلك، اثبتت Gonzalo 1990 من خلال دراسة مقارنة بين منهجية جوهانسن - جسليوس ومنهجية الخطوتين لأنجل وجرانجر، من أن منهجية جوهانسن - جسليوس يُعد الأسلوب الأفضل لإختبار التكمال المشترك، وإن النتائج تدعم أفضلية منهجية جوهانسن - جسليوس حتى في الحالات التي تتضمن متغيرين فقط ، لأنه يأخذ بالحسبان نموذج حد تصحيح الخطأ من خلال منهج الامكان الاعظم، كما يقدم أسلوباً موحداً لإختبار وتقدير متوجه التكمال المشترك⁽³⁹⁾.

وتعُد منهجية جوهانسن و جسليوس اختبار لرتبة المصفوفة (π) ويطلب وجود التكمال المشترك بين السلسلتين الزمنية ان لا تكون المصفوفة (π) ذات رتبة كاملة $< r = \pi < 0$ (η). وعلى ذلك فإنه من خلال رتبة المصفوفة (π) والتي تحتوي على معلومات الاجل الطويل بين متغيرات السلسلتين الزمنية Long – Run Relation وتمثل رتبتها عدد التوليفات الخطية المستقلة والمستقرة ، يمكن تحديد وجود التكمال المشترك Co – integration رتبة المصفوفة (π) تساوي عدد متوجهات التكمال المشترك المستقلة فانه من خلال تفحص جذور المصفوفة (π) يمكن تحديد عدد متوجهات التكمال المشترك⁽⁴⁰⁾.

1- إذا كانت رتبة المصفوفة (π) مساوية للصفر ($0 = \pi$) فإن هذه المصفوفة تكون صفرية وتكون جميع المتغيرات لديها جذر وحدة Unit Root وإن المتغيرات غير متكاملة فيما بينها.

2- إذا كانت رتبة المصفوفة (π) تامة الدرجة ($n = \text{Rank}(\pi)$) فإن جميع المتغيرات ليست لها جذور وحدة أي إيه متغيرات مستقرة stationary.

3- إذا كانت رتبة المصفوفة مساوي للواحد ($1 = \text{Rank}(\pi)$) فإنه يوجد متوجه تكمال مشترك واحد، والحد ($p - XT\pi$) هو عامل تصحيح الخطأ للنموذج.

4- أما الحالات الأخرى لرتبة المصفوفة (π) فهي الحالات التي تكون فيها رتبة المصفوفة ($n < \text{Rank}(\pi) < 1$) وهذا يدل على وجود عدة متوجهات متكاملة تكاملاً مشتركاً.

ومن اجل تحديد عدد متوجهات التكمال يتم استعمال اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الامكان الاعظم Maximum Likelihood Function (Trace Test - λ Trace) وهم اختبار الاثر (Maximum Eigenvalues Test - λ_{\max})⁽⁴¹⁾. ويحسب اختبار الاثر وفقاً للصيغة الآتية.

$$\lambda \text{ Trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\lambda_i^{\wedge}) \quad (8)$$

C. Gonzalo, "Five Alternative Methods of Estimating Long – Run Equilibrium Relationship" Journal of Econometrics, V60, USA, 1994, p203, 233. - ³⁹

Enders, Walter, op, cit, p390 - ⁴⁰

- خالد حمد بن عبد الله، اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة 17 للعلوم الإدارية، الرياض، جامعة الملك سعود، 2005، ص205. - ⁴¹

إذ يتم اختبار فرضية عدم ان عدد متجهات التكامل المشترك $\geq r$ مقابل الفرضية البديلة إن عدد متجهات التكامل المشترك $= r$ ، (إذ ان $r = 2,1,0$) أما الاختبار الثاني فهو اختبار القيمة المميزة العظمى والذي يمكن حسابه انتلاقا من العلاقة الآتية:-

$$\lambda_{\max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_r) \quad (9)$$

إذ يتم اختبار فرضية عدم ان عدد متجهات التكامل المشترك $= r$ مقابل الفرضية البديلة إن عدد متجهات التكامل المشترك $= 1 + r$ وبناءً على اختبار جوهانسن يجب إضافة مقدار الخطا في التوازن إلى المعادلات في النموذج، وهو ما يسمى حد تصحيح الخطأ (Tremerror correction) وذلك لتجنب خطأ توصيف النموذج ويسمى النموذج بعد إضافة حد تصحيح الخطأ بنموذج متوجه تصحيح الخطأ (VEcm) (Vector Error correction model) وبعد نموذج (VEcm) حالة مقيدة من نموذج (VAR) إذ يتم تقييد المتجهات المتكاملة للتتحول (couverge) إلى التوازن في المدى الطويل .

رابعاً: اختبار كرانكر للسببية Granger Causality Test

إن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يتضمن حسب (Granger) وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل فإذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان $(\gamma_1(\tau), \gamma_2(\tau))$ فإن مفهوم كرانكر للسببية هو أنه اذا كان التغيير في المتغير $(\gamma_1(\tau))$ يسبب التغيير في المتغير $(\gamma_2(\tau))$ ولكن $(\gamma_2(\tau))$ لا يسبب التغيير في المتغير $(\gamma_1(\tau))$ فهذا يعني أن قيم $(\gamma_1(\tau))$ تتأثر فقط بقيمها الماضية وليس بقيم $(\gamma_2(\tau))$ الماضية بينما قيم $(\gamma_2(\tau))$ تتأثر بالقيم الماضية لكلا المتغيرين $(\gamma_1(\tau), \gamma_2(\tau))$ إضافة للقيمة الحالية $(\gamma_1(\tau))$ مع الاخذ بالحسبان التأثير الزمني في العلاقة السببية أي لتحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل بين المتغيرات موضوع الدراسة يتطلب تقدير نموذج متوجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM) لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرين وتحليل سلوك العلاقة في الأجل القصير. يمكن ادخال طريقة جرانجر التقليدية لاختبار السببية في نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model

فإذا كانت المتغيرات في نموذج متوجه الانحدار الذاتي (ECM) متکاملة تكاملا مشتركا فإنه يمكن استعمال نموذج متوجه تصحيح الخطأ (VECM) المسقى من نموذج (VAR) من أجل تحديد اتجاه السببية وتقدير سرعة تكيف أي احتلال في الاجل القصير إلى التوازن طويلاً الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة. فإذا كان اختبار التكامل المشترك يشير إلى وجود علاقة بين متغيرين في الأجل الطويل، فإن السببية يجب أن تكون موجودة على الأقل في اتجاه واحد، ولكن هذا لا يمكن دائماً اكتشافه إذا كانت النتائج مبنية على اختبار جرانجر التقليدي للسببية، ولكن يمكن تحديد اتجاه العلاقة عن طريق استخدام نموذج متوجه تصحيح الخطأ المشتق من التكامل المشترك في الأجل الطويل.

فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، فإن نموذج متوجه تصحيح الخطأ يمكننا من التقرير بين السببية في الأجلين القصير والطويل، إذ يمكن استعمال اختبار (F) للمتغيرات التفسيرية (Explanatory Variables) في فروقها الأولى من أجل تحديد العلاقة السببية في الأجل القصير في حين يمكن الاستدلال على العلاقة السببية في الأجل الطويل من خلال اختبار (T) للقيمة المتباطئة لفترة واحدة لحد تصحيح الخطاء⁽⁴²⁾.

يعتمد نموذج تصحيح الخطأ على تقدير المعادلين الآتيتين

$$\Delta \gamma_t = a_0 + \sum_{j=1}^n a_j \Delta \chi_{t-j} + \sum_{i=1}^m B_i \Delta \gamma_{t-i} + p_1 e_{t-1} \quad (10)$$

$$\Delta \gamma_t = B_0 + \sum_{j=1}^n B_j \Delta \gamma_{t-j} + \sum_{i=1}^m B_i \Delta \gamma_{t-i} + p_2 \mu_{t-1} \quad (11)$$

إذ إن e_{t-1} حد تصحيح الخطأ والذي يمثل العلاقة طويلة الاجل، فإذا كانت معلم تصحيح الخطأ معنوية وسالبة، فإن ذلك يدل على وجود علاقة سببية في الأجل الطويل. وإذا كانت كلا المعلمتين (P_1, P_2) معنويتين فهذا يعني وجود علاقة سببية ثنائية (مزدوجة) $(\gamma_t \leftarrow \chi_t)$ ومن $(\gamma_t \leftarrow \chi_t)$ إلى $(\chi_t \leftarrow \gamma_t)$ أي ان $(\gamma_t \leftarrow \chi_t)$ \Leftrightarrow في حين اذا كانت (P_2) فقط معنوية، فهذا يعني ان هناك اتجاهًا واحداً للسببية

من (γ_{τ}) إلى (χ_{τ}) ، أي إن: $\{\gamma_{\tau}\}$ تقود (χ_{τ}) تجاه التوازن في الاجل الطويل وليس العكس.

وتمثل القيم المتباطئة لـ $(\Delta\gamma_{\tau})$ و $(\Delta\chi_{\tau})$ المتغيرات التفسيرية في النموذج، وتشير إلى العلاقة السببية في الأجل القصير. فإذا كانت معالم $(\Delta\chi_{\tau})$ في المعادلة (2) معنوية باستعمال اختبار (F) فهذا يعني أن (γ_{τ}) تسبب (χ_{τ}) في الإجل القصير أي أن: $\{\gamma_{\tau}\}$ في حين إذا كانت معالم $(\Delta\gamma_{\tau})$ في المعادلة (1) معنوية باستعمال اختبار (F) فهذا يعني أن (χ_{τ}) تسبب (γ_{τ}) في الأجل القصير، أي أن:

كل متغير يتأثر بشكل متزامن بالمتغيرات السابقة له بالترتيب ولكن ليس بالمتغيرات الآتية له⁽⁴³⁾.

الجدول رقم (11)
تقدير العلاقة طويلة الأمد.

| Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 12/16/13 Time: 11:46 Sample: 1990 2012 Included observations: 23 | | | | |
|--|-----------------------|------------|-----------------------------|----------|
| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
| 0.3634 | 0.939460 | 0.044798 | 0.042086 | X8 |
| 0.5100 | 0.676051 | 0.044065 | 0.029790 | X7 |
| 0.1050 | -1.733211 | 0.033829 | -0.058633 | X6 |
| 0.0610 | 2.037088 | 2.75E-05 | 5.59E-05 | X5 |
| 0.8030 | -0.254275 | 0.000287 | -7.30E-05 | X4 |
| 0.0004 | 4.573521 | 0.002514 | 0.011499 | X3 |
| 0.0052 | -3.304969 | 68.95851 | -227.9057 | X2 |
| 0.0023 | -3.719039 | 2.87E-05 | -0.000107 | X1 |
| 0.0212 | 2.593652 | 525.9891 | 1364.233 | C |
| 1212.652 | Mean dependent var | | 0.756997 R-squared | |
| 657.9761 | S.D. dependent var | | 0.618138 Adjusted R-squared | |
| 15.13969 | Akaike info criterion | | 406.5960 S.E. of regression | |
| 15.58401 | Schwarz criterion | | 2314484. Sum squared resid | |
| 15.25143 | Hannan-Quinn criter. | | -165.1064 Log likelihood | |
| 1.634918 | Durbin-Watson stat | | 5.451563 F-statistic | |
| | | | 0.002941 Prob(F-statistic) | |

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي، EViews 7

من ملاحظة الجدول (11) في أعلاه الذي يبين العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقد وسعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي والموازنة الحكومية وميزان المدفوعات والذي أظهر معنوية المعالم من خلال مقارنة قيمة T المحسوبة والتي بلغت (3,719039) و (3,04969) و (0,254275) و (0,037088) و (0,939460) مع نظيرتها تكون أكبر من قيمة T الجدولية والتي تبلغ (1,96) بمستوى معنوي (5%). ويمكن تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأمد بالمعادلة الآتية:

$$Y_{\tau} = 1364,233 - 0,000107 X_1 - 227,9057 X_2 - 7,30 X_4 + 5,59 X_5 + 0,042086 X_8$$

⁴³ - خالد حمد بن عبد الله، مصدر سابق، ص218.

ومن المعادلة يتبيّن عند زيادة عرض النقد (X_1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بمقدار 0,000107) وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية إذ إن زيادة عرض النقد تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما ينعكس على انخفاض قيمة العملة .

إما سعر الفائدة (X_2) عند زيادة سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بمقدار (227,9057) ويلاحظ أن تأثير سعر الفائدة أكبر من تأثير عرض النقد على سعر الصرف لأنّه عند زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى عدم رغبة المستثمرين في الاقتراب مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض الدخل وهذا ينعكس على انخفاض سعر الصرف .

وعند زيادة الناتج المحلي الإجمالي (X_4) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بمقدار 7,30) وهذا لا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية إلا أن تحليل ذلك يعود إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تعني زيادة أو ارتفاع متوسط دخل الفرد وبما أن الميل الحدي للأستهلاك مرتفع سوف يزداد طلبه على السلع الاستهلاكية مما يقابل عدم مرنة الجهاز الإنثاجي ومن ثم الدولة إلى سد هذا العجز عن طريق الاستيرادات مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف .

عند زيادة صافي الموازنة الحكومية (X_5) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بمقدار 5,59) وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية وكذلك الحال إلى ميزان المدفوعات(X_8) عند زيارته بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بمقدار (0,042086) وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية .

مما تقدم إن هذه المعادلة تمثل العلاقة التوازنية بين سعر الصرف وعرض النقد وسعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي والموازنة الحكومية وميزان المدفوعات بعد اختبار وجود التكامل المشترك فكانت قيمة الحد الثابت (1364,233) معنوية ومحبطة وقيمة المعلمة X_1 للمتغير عرض النقد بلغت (0,000107) هي أيضاً معنوية عند مستوى أقل من (5%) مما يعني أن كلاماً من المتغيرين يصلان إلى حالة التوازن في الأمد الطويل وكذلك بالنسبة لباقي المتغيرات .

ومما يعزز هذه النتائج قيمة معامل التحديد لأنموذج والذي بلغ (0,75%) والذي يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر ما نسبته (75%) من إجمالي التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وأيضاً للحظ قيمة " Durbin-Watson stat " البالغة (1,634918) التي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة الباقي . هذا يفسر أن عملية السيطرة على سعر الصرف تأتي من خلال التحكم في المعرض النقدي وهذا يسهل عملية إدارة سعر الصرف في العراق إذ إن عرض النقد يستحوذ على معظم قوة التأثير عليه .

إلا أنه يمكن الاستنتاج أن الناتج المحلي على الرغم من كل الصعوبات والظروف غير الطبيعية التي يمر بها القطر اظهر تأثيره على سعر الصرف ، وهذا دليل قاطع على قوة الاقتصاد العراقي الذي يبشر بالأمل عند تعافي الدينار ، لأنّه سيد الناتج المحلي الإجمالي من أقوى المساندين لسعر الصرف . أما سعر الفائدة فإنه على الرغم من أن البنك المركزي قد ركزه جانباً ولم يستعمل هذا المتغير المهم في سياسته النقدية سوى الاستعمال البسيط جداً إلا أنه قد اظهر تأثيره في السوق الموازية ولو كان البنك المركزي قد وعي هذه الحقيقة لكان قد استعمل هذه الأداة المهمة في التأثير على سعر الصرف إلى جانب الأداة الحاسمة وهي عرض النقد . وهذا يبعث على الأمل في تحسين قيمة الدينار من خلال الاستعمال الكاف لسعر الفائدة إلى جانب المتغيرات الأخرى .

الاستنتاجات والتوصيات

- إن السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية الكلية المهمة إلا أنها لم تستغل بالشكل المنشود فيها في السيطرة على الضغوط التضخمية التي كانت تواجهها وبالخصوص في فترة التسعينات ، إلا إنّها استطاعت أن تمارس وظيفتها في خفض معدلات التضخم من خلال إدخال سعر الصرف لأحتواء التضخم وإدارته في فترة ما بعد 2003.

- 2- تتمحور أهمية سعر الصرف بربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، لأن سعر الصرف يمثل سعر تبادل عملة بأخرى في وقت معين كما ان سعر الصرف يعدّ المرأة العاكسة لمركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الاستيرادات وال الصادرات.
- 3- استعمال السياسة النقدية أسلوباً حديثاً لأجل المحافظة على استقرار سعر الصرف باستعماله للحد من التضخم، وهو أسلوب مزادات العملة كإحدى أدوات البنك المركزي غير المباشرة (عمليات السوق المفتوحة) لبيع وشراء العملة بصورة يومية منذ نهاية عام 2003.
- 4- إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد أحادي الجانب يعتمد بشكل رئيس على إيرادات النفط سواء كان بتكوين الناتج المحلي الإجمالي أو بال الصادرات أو بالإيرادات العامة للدولة، مما يجعل منه عرضة للصدمات الخارجية، ناهيك عن التخلف والإهمال الشديد في القطاع النفطي الذي يمثل القطاع الأكثر أهمية للاقتصاد العراقي في المدى القريب والمتوسط.

التوصيات

- 1- على السياسة النقدية أن تعمل للسيطرة على الكثالة النقدية عن طريق تحقيق التنااسب بين عرض النقد والناتج المحلي للوصول إلى توازن القطاعين الحقيقي والنقد.
- 2- من أجل زيادة فاعلية السياسة النقدية وتمكن البنك المركزي العراقي من التأثير بشكل أكبر على التغييرات في عرض النقد، لابد من تقليص العملة في التداول وزيادة الودائع الجارية وذلك من خلال تشجيع التعامل بالحسابات الجارية وتوسيع قاعدة العادات المصرفية وفتح عدد أكبر من المصارف وتنمية العادات الادخارية.
- 3- العمل على استمرار رفع قيمة سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية عن طريق تقوية مزادات العملة والأخذ بها لحين تقوية القطاعات الإنتاجية التي دمرت أثناء الحروب.
- 4- الاستمرار بعمل نظام الصرف المعوم المدار من قبل البنك المركزي والمطبق حالياً، بسبب ضعف الهياكل الإنتاجية في البلد، وإلى حين تقوية القطاعات الإنتاجية فإنّ من الممكن التحول إلى نظام صرف جديد يتلائم مع الحالة الاقتصادية المعاصرة.

المصادر

- 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والآبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2003 ومطلع 2004
- 2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والآبحاث ، نشرات البنك المركزي (2004-2012).
- 3- آزاد أحمد وآخرون ، اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 و منتصف 2010) تحليل وقياس ، مجلة تكريت ، العدد(23)، المجلد (7) ، السنة 2001
- 4- بول سامويلسون ويليام، نور هاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001
- 5- ثريا عبد الرحيم ، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم ، دراسة تحليلية للمدة 1980-2003 مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 13 ، العدد 48 ، 2007،
- 6- ثريا عبد الرحيم الخزرجي، سمير فخري نعمة، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية العراق حالة دراسية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 11، العدد 7 ، 2005 .
- 7- جوزيف دانيالز وديفيد فانهور تعریب محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، الرياض، دار المريخ للنشر والتوزيع، 2010
- 8- جليل كامل غيدان ، أحمد عبد الله ، التقييم الاقتصادي لبرامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في العراق بعد عام 2003 ، بحث مقبول النشر في مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين

- 9- جيمس جوارتنىي، ريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلى الاختبار العام والخاص، الرياض، دار المريخ للنشر، 1988
- 10- حيدر نعمة بخيت ،اثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازنى للدينار العراقي خلال المدة (1980-1995) مجلة علوم انسانية ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد العدد(22) ، السنة (2)
- 11- حيدر كامل ،فاعلية السياسة النقدية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمرة (1970 - 2008) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط ، 2011
- 12- صباح نوري عباس ، اثر التضخم على سعر الصرف التوازنى للدينار العراقي للمدة (1990 - 2005) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، 2008 ، العدد (16)
- 13- رجاء الربيعي ، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي ، دار آمنة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2012
- 14- سندس حميد ،دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشاره خاصة للعراق ، رساله ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2009
- 15- سي بول هالورد، رونالد ماتدونالد، تعریب محمود حسن حسين، دار المريخ للنشر والتوزيع، الفنون والتمويل الدولي، الرياض، 2007
- 16-شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات ، عمان دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2012
- 17- خالد حمد بن عبد الله، اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة 17 للعلوم الادارية، الرياض، جامعة الملك سعود، 2005
- 18- عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد، جامعة الأزهر ، العدد 32، 2008
- 19- عرفان تقى الحسنى ، التمويل الدولى ، عمان دار مجد لاوى للنشر ، الطبعة الأولى ، 1999
- 20- فلاح حسن كريم ،دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق دراسة قياسية للمدة (1980 - 2008) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، 2010
- 21- فليح حسن، التمويل الدولي ، الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2004
- 22- لحلو موسى بو خاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 2010
- 23- محمد عبد القادر عطيه، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية، 2000
- 24- مظهر محمد صالح ، فلسفة الموازنة بين أولوية الاستقرار وبناء التنمية الاقتصادية نظرية في بعض الاتجاهات المدرسية العراقية المعاصرة ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث للدراسات الاقتصادية ، بغداد ، بيت الحكم ، 2002
- 25- منتديات الإحصائيين العرب ، 2006، ص.8. www. Arabicstat.com
- 26- همام الشمام، عمرو هشام،اثر اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي ، بحوث و مناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية ، بغداد ، 2002
- 27- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة.

- C. Gonzalo, "Five Alternative Methods of Estimating Long – Run Equilibrium Relationship" *Journal of Econometrics*, V60, USA, 1994 -2
- Dimitrios Asteriou And Stephen G. Hall, *Applied Econometrics: Modern Approach using Eviews*, Palgrave Macmillan, Uk, 2007 -3
- Damodar. N. Gujarati and Dawn. C. Porter: *Basic Econometrics*, 5th Ed, MeGraw – Hill, UAS, 2009 -4
- Enders, Walter, op, cit -5
- Hamad A. Al-Ghannam, the relationship between economic Growth and employment in Saudi private firms, *economic studies, journal of Saud University Volume 5, 9, 2003* -6
- Kind leberger P.charles . ((economic development)) second edition . 1995 -7
- W-Enders, "Applied Econometrics Time Series", New York: John Wiley and sons, Inc, USA, 1995 -8